دور مراكز البحوث والدراسات في صنع القرار الاقتصادي

المدرس باسمة كزار حسن
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المستخلص :

مما لاشك فيه أن مراكز البحوث والدراسات في العالم المتقدم، باتت تحتل مكانة مهمة، وخاصة في مجال صنع القرار الاقتصادي، بحيث صارت تسمى مراكز التفكير أي (THINK TANKS). وقد أخذت الدول، ومؤسسات المجتمع وهيئاته، تعتمد عليها في تقديم الدراسات، والتقارير، والاستشارات في كثير من القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية. وقلما نجد عضوا في البرلمانات، أو في مجالس إدارة الشركات، أو في منظمات المجتمع المدني غير معتمد على مركز بحثي يقدم له ما يحتاجه من آراء وأفكار، تساعده في اتخاذ القرار المناسب تجاه ما يعترضه من إشكالات أو ما يحتاجه من حلول أو مواقف.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة ومستوى الدور الذي تمارسه مراكز البحوث والدراسات العربية للتأثير في صناعة القرارات في النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية كافة، ومقاربة هذا الدور بالدور الذي تضطلع به مراكز البحوث في الدول المتقدمة. فضلاً عن تحليل الواقع الراهن لمراكز البحوث العربية وطبيعة وحجم التحديات التي تواجهها وتحد من قدرتها على أداء دورها على الوجه المطلوب. ومن المهم الانتباه على دور المراكز البحثية ودورها في بالمسئولية والكفاءة في دعم متخذي القرار بالأدوات التي يحتاجونها للتصدي للتحديات الراهنة والمحتملة. كما يتوجب على مراكز البحوث أن تستعيد دورها الذي أنشأت من أجله كأداة فعالة لإنتاج المشاريع الاستراتيجية.

ومن هنا ينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام رئيسة القسم الأول يناقش المفهوم والأهمية، والقسم الثاني يتناول الدور الاقتصادي، بينما القسم الثالث يتحدث عن مجموعة من التوصيات تسهم في تعميق النقاش حول الدور المهم الذي تقوم به مراكز البحوث والدراسات، وإثراء دورها في صنع القرار الاقتصادي على مستوى البلدان العربية التي تشهد تغييرات متتالية في العملية السياسية منذ ما اصطلح تسميته الربيع العربي.

الكلمات الدالة :

مراكز التطوير والبحث العلمي، مراكز التحديث والتطوير والتقدم، مراكز صنع السياسات، مراكز البحث العلمي، مراكز البحوث، مراكز الفكر، مراكز التفكير الاجتماعي، بنوك التفكير.

المقدمة

مما لاشك فيه إن مراكز البحوث والدراسات في العالم المتقدم، باتت تحتل مكانة مهمة، وخاصة في مجال صنع القرار الاقتصادي، وقد أخذت الدول، ومؤسسات المجتمع وهيئاته، تعتمد عليها في تقديم الدراسات، والتقارير، والاستشارات في كثير من القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية. إذ يمكن القول بأنه هناك علاقة وثيقة بين مراكز البحوث والدراسات والعملية التنموية فكلما تطورت مراكز البحوث والدراسات سيكون لهذا التطور الأثر الكبير في رفع مستوى الاقتصاد كما إن إهمال هذا النشاط الحيوي يؤدي إلى تدهور الاقتصاد وإخفاقه.

وفي هذا المقام يتعين علينا أن القول: أن مراكز البحث ضرورة من ضرورات الحياة وأن قوة النظام الغربي الذي حافظ على قوته وصلابته منذ عشرات السنين، لأن ينمو باستمرار ويواكب التطورات، ومن خلاله استطاع الباحثون والعلماء الغربيون أن يجدوا الحلول لمشاكل البشر. بعض الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة وبريطانيا تنفق مالا يقل عن 20 % من الدخل القومي الإجمالي على البحث والتطوير أي: إنتاج الجديد من المعرفة، وعلى هذا فبناء المعارف وتكوينها يعد هو الاستثمار الأكبر للشعوب المتقدمة، إن الإبداع والابتكار المرتبطان بالبحوث هما السمة المميزة لإنتاج المعرفة ولابد من استغلال الفرص والابتكار المرتبطان بالبحوث أنها الاقتدار والكفاءة في اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات المحتملة فمراكز الأبحاث الرصينة، تمثّل مصدرا أساسيا للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم. ويأتي هذا البحث ليوضح :

- مفهوم وأهمية مراكز البحوث والدراسات.
- التعرف على هذه المراكز وعلى دورها المتصاعد فى صنع القرارات وصنع السياسة العامة، ثم التعرف على الشروط اللازمة لنجاح دور هذه المراكز، كخلفية مهمة لاستشراف حدود دور مراكز الدراسات والبحوث في صنع القرار الاقتصادي ومستقبل هذا الدور.
- المعوقات التي تواجه البحوث والدراسات في الدول العربية والاستراتيجيات المطلوبة لتنميتها و الخلاصة.

أهمية البحث :

إن الحاجة إلى مراكز الدراسات والبحوث هي اليوم أشد منها في أي وقت مضى . فالعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره.

- تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية البحوث والدراسات في تطوير مختلف الأنشطة بما فيها المراكز لما لها من دور مهم وفعال في تطوير أدائها وتحقيق رسالتها وأهدافها. ولكي يتحقق ذلك لابد من الوصول بالبحث العلمي إلى أفضل مستوياته من خلال تحديد العوامل وتحديد أسبقياتها التي تسهم في معالجة الصعوبات والمعوقات وسبل تفعيله وتطويره.

- تنبع أهمية الدراسة من الدعوة إلى ضرورة إيجاد علاقات ودية تعاونية بين المراكز والمجتمع. انعكاسا لرسالتها في المجتمع من دفعها إلى الإمام في طريق التطور بوصفها مركز إشعاع. ويعتقد إن معيار نجاح المراكز ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقها، لذلك هي دعوة إلى ضرورة ربط المراكز بالمجتمع والبيئة وبل هيمنة البيئة على برامج المراكز وحتمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع.

- وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماما كبيراً لمراكز للبحث فذلك يرجع إلى إنها أدركت إن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية .ومراكز البحث ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها ومن ثمَّ تحقيق رفاهية شعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية. وقد أصبحت منهجية البحث العلمي وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، فضلاً عن انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة.

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في الأتي :

جهل الكثيرون بالمقصود بمراكز بالبحوث والدراسات، الجامعيون على وجه الخصوص، عد الكثيرون كتابة بحث علمي معضلة تحتاج إلى جهود استثنائية في الترقية لمرتبة علمية أعلى وتعديل الراتب والحصول على المناصب والامتيازات أن أمكن ذلك،بينما ينظر للبحث العلمي كوسيلة ناجعة لدراسة المشكلات قصد إيجاد الحلول لها، ولكن مع مرور السنين والأيام، وكثرة عدد المفترض أنهم عاملون في ميدانه أصبح البحث العلمي مشكلة بحد ذاته. إن اختيار هذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة، ويمكن أن نوجز أسباب اختياره في النقاط الآتية:

- حداثة الموضوع واحتلاله الصدارة على المستوى العالمي والمحلي سواء كان في الكتابات العلمية أم في التقارير التي تصدرها عدة هيئات مختلفة وذلك من الوجهة الاقتصادية.
- الرغبة في معالجة موضوع البحث في المركز.
- إهمال الجامعة كمنظمة للجوانب النفسية والاجتماعية للأساتذة في المراكز، مما قد يؤدي إلى تدهور أدائهم نتيجة لتدهور العامل النفسي لديهم،بسبب ما يحيط بهم من ضغوط سواء في عملهم أم مجتمعهم .
- الرغبة الشخصية في إثراء هذا الموضوع، والسعي إلى إيجاد حلول للتقليل من هذه الضغوط.
- إغفال جل أن لم نقل كل الباحثين جانب هذه المراكز وعدم الاهتمام بها والعمل على أدارتها بما يحقق الراحة النفسية للباحث ومن ثم أداء مهامه على أكمل وجه.
- الإغفال التام للوزارة للمشكلات التي تعاني منها المراكز سواء على مستوى الباحث أم على مستوى المركز.
- زيادة ورفع وعي مراكز الجامعات إلى وجوب الأخذ في الحسبان مثل هذه المشكلات.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد دور مراكز البحوث والدراسات في صنع القرار الاقتصادي في العالم ومقارنته مع الدول العربية والاستراتيجيات التي تسهم في تفعيل وتنمية نشاط مراكز البحث العلمي في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص من خلال دراسة العوامل ذات العلاقة التي تسهم بشكل فعال وكفوء في رفع مستوى نشاط البحث وتحديد أولوياتها.

وبالتحديد فان البحث سعى إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هو واقع مراكز البحوث والدراسات ؟
- تسليط الضوء على ضرورة من ضرورات المشهد العربي الراهن؛ مما يفرض على الدول العربية تفكيراً معمّقا في خصوصيات هذا المشهد وعولمته وآفاقه وتحدياته

الجسيمة، وفي طرق امتلاك مفاتيح المعرفة والتقدم والحضارة التي لن يتسنّى الحصول عليها دون بحث علمي جاد ومهني تكون أدواته مراكز البحوث والدراسات.

فرضية البحث

إذا كان دول الوطن العربي ومن ضمنها العراق يسعى إلى تحقيق حضور دولي وتنمية اقتصادية وبشرية، وأن يتبوأ إنسانها موقعاً مناسباً، وإذا كنا لا نقبل إلا بالمركز الأول وتحقيق تنمية اقتصادية، فإن ذلك مرهون بوجود قناعة تامة بمراكز البحوث والدراسات.

منهج البحث وهيكلته

على الباحث إتباع أسس موضوعية لتحديد المنهج الملائم الذي تقتضيه أهداف الدراسة في وصف الظاهرة والكشف عن حيثياتها وتحليلها، فأن المنهج المناسب لهذا البحث هو المنهج الوصفي، وقد اشتمل البحث العلمي على مبحثين خصصنا الأول للجانب النظري والثاني للجانب العلمي وختم البحث بخلاصة أبرزت فيها النتائج التي توصلت اليها وأهم التوصيات التي يرجى تحقيقها وبات من واجبنا أن نقوم بدارسة واقع البحث العلمي لرفع المستوى كفاءة هذا النشاط الحيوي.

ولرسم ملامح العمل المطلوب لتفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار الاقتصادي في الوطن العربي والعراق، سيتم التطرق للموضوع من خلال محورين :

- مفهوم مراكز البحوث والدراسات وأهميتها الاقتصادية
- واقع مراكز الأبحاث والدراسات ودورها في صنع القرار الاقتصادي

المبحث الأول

مفهوم مراكز البحوث والدراسات وأهميتها الاقتصادية[*]

أولاً : تعريف مراكز الأبحاث والدراسات

تعد **مراكز الأبحاث والدراسات** منجزاً حضارياً متميزاً يعكس تأصيل وتراكم الإنتاج المعرفي والثقافي لمجتمع ما، فهي المرآة التي تعكس اهتمام الأمم والشعوب بالعلم والمعرفة، وهي أداة من أدوات التغيير وحفظ التراث وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستشراف آفاق المستقبل لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بالتحكم بمتغيراته المجهولة.

وهي عبارة عن مؤسسة تتوافر فيها نخبة من المفكرين المقتدرين الملتزمين بدراسة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المهمة[1] وتعد المراكز جزءاً من مجتمعات معرفية وسياسية أوسع، كثيراً ما يُدعى باحثوها للمساعدة في تقديم النصح والمشورة حول مسائل محددة تتعلق بالاقتصاد و بالسياسة والتاريخ وغيرها. ومن هذه الزاوية تعد مراكز البحوث والدراسات مصادر خبرة ومعرفة يمكن أن تساعد في رفد الدور البحثي للإدارات الحكومية[2] وإن ما يبذله الباحث من جهد كبير للظفر بحلول للمشكلات التي تورق المجتمع ليس عملاً ترفياً بل جهداً حقيقياً يتطلب مهارات لا يمتلكها إلا القليل ممن

---

[*] كان للحرب العالمية الأولى أثار كبيرة في الدفع بعجلة البحث العلمي إلى الأمام، إذ دعت الحاجة الماسة إلى تطوير وابتكار أساليب متقدمة في الحرب والتسليح، فأنشأت في تلك المدة هيئة البحث العلمي والصناعة في بريطانيا عام 1915، كما أنشئ المجلس القومي للبحوث في أمريكا عام 1916، وقد أنيطت بهما مهمة تنسيق البحوث العلمية للتوصل إلى مجموعة من المخترعات الرئيسة التي تساعد في مجال الحرب الدائرة آنذاك و مستقبلاً. عندما نشد الألمان اللحاق بفرنسا بعد هزيمتهم نابليون في معركة جينا jena عام 1906، لم يقوموا باستنساخ النظام التعليمي الفرنسي بل أصبحوا في ريادة المرحلة التالية غير نظامهم التعليمي الذي تأسس على المدارس التقنية والكليات الجامعية والجامعات القائمة على البحث: لمزيد من المعلومات ينظر: د. انطوان زحلان المعرفة ورأس المال البشري في دول مجلس التعاون الخليجي في الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية الطبعة الأولى (ابو ظبي، 2009) ص 237. وزاد الاهتمام في العالم في الآونة الأخيرة بالمراكز البحثية . إذ يسعى كل مجتمع حضاري إلى تأسيس الاطر والأوعية لحفظ منجزاته في شتى الفنون ففي الدول الغربية تعمد إلى المراكز للاستفادة من خدماتها ودراساتها، على سبيل المثال تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية مراكز تهتم بدراسة العراق والظاهرة الإسلامية ، للوصول إلى تصور واضح عنها وتساعدها في اتخاذ قراراتها .

[1] دونالد ابلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، الطبعة الأولى (ابو ظبي ، المركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 15 .

[2] مصدر سابق، ص23.

يشتغلون في مجالات المعرفة المختلفة لأن البحث العلمي يعني ببساطة بطرح حلول جديدة لمشكلة قديمة أو وعي حديث لمشكلة جديدة وهو بالتالي عمل إبداعي بكل معنى الكلمة[1].

إن العمل في البحوث العلمية لا يقتصر على الأفراد فقط، وإنما يقوم به مراكز ومؤسسات عديدة متخصصة، ذلك إننا قد لا نستطيع انجاز بحوث علمية متطورة بالنظر إلى الكلفة العالية لتلك البحوث، وضخامة العمل الذي يتولاه الفرد، بل إن تضافر الجهود من مجموعة من الأفراد يعملون كفريق، يمكنهم من انجاز بحث علمي يحقق المزيد من نماء ورفاهية الإنسان، هناك عدد من مؤسسات البحث التي تقوم بإجراء البحوث العلمية المتخصصة في مجالات متعددة: الجامعات والكليات والمعاهد، مراكز البحث الحكومية، مؤسسات البحث التجارية، مراكز البحوث التابعة للصناعة،مراكز البحث الحرة، المراكز التابعة لمؤسسات الخدمة الاجتماعية[2].

وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز البحوث والدراسات؛ فإن هذه الدراسة تستخدم مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات بوصفة مرادفا لمصطلح مراكز الفكر Think Tanks، وتَعني بهذا المصطلح: مؤسسات بحثية، دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة؛ وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار الاقتصادي.

وإن الصلة التي تربط بين مراكز الأبحاث والدراسات والمسؤولين وصناع القرار جعلت البعض يصفها بأنها مؤسسات نصف سياسية ونصف مراكز بحثية وأكاديمية. وهذه المؤسسات البحثية قد تسمى مراكز أو معاهد أو جمعيات أو مجالس أو وحدات .لكن هذه التسميات لا تؤثر على دورها الذي تؤديه في صنع القرار الاقتصادي والسياسي ورسم السياسات العامة، طالما أن آليات عملها والهدف من تأسيسها واحد.

وهناك مفاهيم عديدة للبحث العلمي إلا إنها تختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها[3] فقد عرفه العوامله بأنه ذلك الجهد الإنساني المنظم والهادف

---

[1] د. سامي مهدي صالح، بين التأصيل والتهميش، مجلة الأفاق الجديد،العدد(12)،جامعة ديالى، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، كانون الأول 2007 ، ص17.

[2] د. سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الطبعة السادسة (عمان ،دار المسيرة ، 2010) ص 24

[3] د. ربحي مصطفى عليان، د. عثمان محمد غنيم، أساليب البحث العلمي الاسس النظرية والتطبيقية ، الطبعة الثانية (عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع،2008)، ص19.

يقوم على الربط بين الوسائل والغايات من أجل تحقيق طموحات الأفراد ومعالجة مشاكلهم وتلبية حاجاتهم وإشباعها. ويضم مجموعة من الأدوات والبيانات والمعلومات المنظمة والهادفة ويربط بين النظريات والأفكار والإبداع الإنساني من جهة وبين الخبرة والممارسة والمشكلات والطموحات الإنسانية من جهة أخرى[1].

ويعرف البحث العلمي أيضاً باختصار على أنه عملية منظمة لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها منطقياً لغرض معين[2].

ينظر للبحث العلمي كوسيلة ناجعة لدراسة المشكلات قصد إيجاد الحلول لها [2].ويمثل البحث العلمي عنصراً أساسياً من عناصر تقويم نشاطات عضو هيئة التدريس، طريقنا نحو تحسين جودة الأداء المؤسسي[3] ويعرف البحث العلمي بأنه تفعيل التفكير البشري بأسلوب منظم لمعالجة المشكلات التي لا يتوفر لها حلول[4] ويمكن أن يقسم البحث العلمي إلى ثلاثة أنواع[5]

1- البحث الأساسي : وهو البحث الذي يتم بصورة أولية من أجل تقدم المعرفة العلمية من غير أن يكون تطبيق هذه المعرفة هو الهدف المباشر للبحث .

2- البحث التطبيقي : هو البحث الذي يتم من أجل أهداف علمية مباشرة، فضلاً عن تقدم المعرفة العلمية.

---

[1] نائل حافظ العوامله، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية وتطبيقاتها في الادارة ، الطبعة الاولى (عمان ، مكتبة احمد ياسين ، 1995)، ص13.

[2] Mcmillan, James H.,Schumacher, sally. Research in education A conceptual introduction , 5thed,U .S., Addisson Wesley long man , inc,. 2001,p9.

[3] د.علي بن محمد زهيد الغامدي، إدارة الموارد البشرية ودورها في التطوير الإداري،المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات،بحوث وأوراق عمل ندوة الاتجاهات الحديثة في التطوير الإداري وتحسين جودة الأداء المؤسسي، طنجة ،ابريل 2009، ص20.

[4] د. صلاح بن محمد العيد ، دور البحث العلمي في تطوير تصنيع التمور بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،العدد110،مجلس النشر العلمي ، الكويت، ، 2003،ص112.

[5] نوزاد الهيتي، البحث العلمي والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي- نظرة أولية، مجلة افاق اقتصادية، العدد 77، أوراق العمل غرفة التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة مركز البحوث والتوثيق، 1999، ص 142.

3- البحث والتطوير : أي نشاط خلاق منسق يجري لزيادة المعرفة العلمية والتكنولوجية بهدف الوصول إلى تطبيقات جديدة متمثلة لمنتجات وآلات جديدة، وكذلك تطوير وتحسين الأساليب المرتبطة بجوانب الحياة الإدارية والتنظيمية المختلفة.

ويمكننا تعريف البحث العلمي بأنه عبارة عن محاولة منظمة لاكتشاف الحقائق من خلال تحليل الظواهر الحياتية بهدف معالجتها خدمة للإنسان، وبغض النظر عن كيفية استعمال **كلمة بحث** فإنها جوهرياً تعني الشيء نفسه: محاولة لاكتشاف شي ونحن جميعاً نقوم بهذا كل يوم. ويمكن أن يكون البحث غير رسمي جداً، من دون خطط أو بخطط أو خطوات معدودة فقط، أو يمكن أن يكون رسمياً إذ يتبع الباحث اجراءات مزيفة جداً وصارمة[1]. ويعرف المتفرغون للبحث العلمي (الباحثون في الوحدات والمراكز البحثية هم في الأعم وإحدى أثنين: إما مغرم بالبحث العلمي، وممتهنه أو من لم يجد مقعداً له في قسم علمي (تدريس)[2].

ولكي تحقق مراكز الأبحاث والدراسات أغراضها أو أهدافه بكفاءة وفاعلية لابد من توفر مستلزمات وعوامل تسهم في تفعيلها وتنميتها وتطويرها ومن بينها :

1- تهيئة كوادر بحثية علمية كفوءة : وهي تشكل أحد العناصر المهمة في أداء البحث العلمي وتطوره ويجب أن تتصف بـ [3]

أ- أن تتوفر لديها الرغبة الشخصية في موضوع البحث العلمي.

ب- التواضع وعدم التكبر على الآخرين.

ت- أن تكون لديها القابلية على الصبر والتحمل.

ث- قوة الملاحظة في التحليل والتفسير.

---

[1] روجر ويمر جوزيف دومينيك، مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي ترجمة صالح أبو اصبع ، فاروق منصور، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،(بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص ص 23- 24.

[2] د. مضر خليل عمر، تشخيص مشكلة البحث العلمي المراكز ، مجلة اداب البصرة، العدد (59)، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2011، ص 207.

[3] د. عامر قنديلجي، ايمان السامرائي،البحث العلمي الكمي والنوعي، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009) ص ص 41- 42.

ح - القدرات والقابليات الذاتية لانجاز البحوث.

ج- الموضوعية والتجرد والابتعاد عن التحيز.

خ- القابلية على تنظيم الوقت وترتيب البيانات والمعلومات

فضلاً عن ما تقدم فان الالتزام بالجوانب الأخلاقية من الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث ومنها الإخلاص الذي يعد القوة الذاتية الدافعة للبحث والأمانة العلمية والتي تتمثل في نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها مهما تضاءلت وهي عنوان شرف الباحث[1].

ويعد توفر الكفاءات البشرية تأهيلاً وخبرة العنصر الحاسم في تنفيذ مهام نشاط البحث العلمي. والكفاءة البشرية المطلوبة لا تقتصر فقط على الباحثين النواة وإنما يلزمهم باحثين مساعدين وفنيين بحيث يكون نوع من التكامل والتناسب في العنصر البشري المؤهل وهذا يتطلب هيكلة تتفق وطبيعة النشاط البحثي في المراكز البحثية[2].

2- التمويل الكافي لانجاز البحوث ونشرها: يعد البحث العلمي مشروعاً طويل الأمد ويتطلب بناءاً تراكمياً من الخبرات المكثفة وبنية تحتية صالحة للبحث العلمي فضلاً عن توفير الوسائل والأدوات والمستلزمات المادية الأخرى لاستمراره وتطويره ويحتاج هذا المشروع إلى الدعم المالي الكافي والمستمر لغرض تحقيق أهدافه. ويمكن استثمار الدعم المادي للبحث العلمي في كثير من المجالات ومنها[3]:

أ- توفير الدعم المالي للباحثين لانجاز البحوث ونشرها.

ب- توفير وسائل وشبكات اتصال حديثة وأجهزة وبرامجيات متطورة لانجاز البحوث.

ت- استمرارية تجهيز المكتبات بأحدث المصادر والمراجع .

3- تهيئة بنية تحتية صالحة للبحث العلمي: إن النشاط العلمي (بدءاً من جمع البيانات حتى إعداد الأسس النظرية) يجب أن تتوافر له المناهج والأساليب المناسبة. عندئذ تظهر مسالة مدى موافقة المناهج المستخدمة لأهداف الظواهر والعمليات موضع الدراسة. تحُل

---

[1] د. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية الطبعة الثالثة،(دار النمير، دمشق ، 2005)، ص20.

[2] د. فؤاد علي العاجز،بين الركود والفعالية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان (دور الجامعات في التنمية) غزة ، فلسطين ، 2009، ص9 .

[3] Toniyieb O.L. Cycninbho-reorpaqiyhiaocniakehhr actpoitpnht,oaeca,2005,p44.

هذه المشكلة على أساس تعميق المخزون المنهجي واغناء المناهج التقليدية وتطويرها وإعداد مناهج جديدة، ورفع مستوى تأهيل الباحثين[1].

ثانياً : أنواع مراكز الأبحاث والدراسات

يجري تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات، بناء على معايير وأسس تتصل بالتخصصات التي تعمل وفقها. فهناك مؤسسات بحثية تركز على قضايا السياسة والشؤون العالمية، وهناك مؤسسات أخرى تتبنى الأبحاث المعنية بالسياسات المحلية؛ بما فيها القضايا الاقتصادية بأنواعها المختلفة، وسياسات البيئة والطاقة والزراعة...إلخ. كما تصنف المراكز على وفق معايير أخرى. فهناك مراكز أكاديمية، وهي التي تخضع للجامعات أو تتبعها؛ وهناك المراكز الخاصة، التي لا ترتبط بالقطاع الحكومي إداريا أو قانونيا؛ وهناك المراكز البحثية التابعة للدولة، أو التي تخضع لملكية القطاع العام.

الجدول رقم (1) يبين بصورة أوضح عملية تصنيف مراكز الأبحاث؛ التي رأينا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إليها، لإظهار طبيعة التباين في ما بينها، وخصائص كل مركز على حدة.

وهذا التصنيف لا يبتعد عن تصنيف مراكز التفكير في الولايات المتحدة؛ وذلك بالاعتماد على عدة معايير. وأول هذه المعايير يتمثل في استقلالها عن الأجهزة الحكومية أو تبعيتها إليها أو إلى إحدى المؤسسات التعليمية مثل الجامعات (فضلاً عن مراكز الأبحاث المستقلة، ومراكز الأبحاث الرسمية التابعة للحكومة). وثاني هذه المعايير تخصصها أو مجالات اهتمامها؛ فهناك مراكز متخصصة في مجال معين، بينما توجد مراكز أخرى ذات اهتمامات متنوعة واختصاصات متعددة. فعلى سبيل المثال، تعد "مؤسسة راند" Rand Corporation متخصصة في التعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والإستراتيجية، وغالبا ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأميركية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي. وهي في الوقت نفسه، مؤسسة مستقلة غير حكومية، تأسست سنة 1948 بتمويل خاص، كمؤسسة لا تهدف إلى الربح. كما تُعرف مؤسسة "أميركا أنتربرايز" American Enterprise Institute بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة؛ إذ هي تقدم لها مقترحات اقتصادية[1]

---

1 Sharygin ,M.D,The Fundamental problems of Economic and social Geography,perm University, perm,2003,p19.

الجدول رقم (1)

تصنيف مراكز الأبحاث والدراسات في العالم

نوع المراكز	خصائصها
مراكز الأبحاث الحكومية وشبه الحكومية	ترتبط مراكز الأبحاث الحكومية بالدولة إداريا وماليا. وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياساتها، واحتياجات صانع القرار. ومن المآخذ عليها، هو اتسام هذه المراكز بالبيروقراطية في اتخاذ قراراتها، وضعف استقلاليتها، ومحدودية حريتها في إنجاز البحوث. كما أنّ هذا النوع من المراكز، لا يشكِّل بيئة مولّدة للأفكار. إن أغلب ما تطلبه الدول مثلا من مراكز الدراسات ينحصر في استطلاعات الرأي، غير أن هذه الاستطلاعات تحوطها تساؤلات منهجية من ناحية وتبقى موضع تشكك من قبل المجتمع من ناحية ثانية". وكثير من نتاجها العلمي، لا يقع نشره؛ بسبب بيروقراطية القرار الإداري. يُذكر أنّ هذه المراكز لا تشكو من مشكلة التمويل؛ لأنّ تمويلها يصرف من ميزانية الدولة. أما مراكز الأبحاث شبه الحكومية؛ فهي تعرّف نفسها بأنها غير ربحية، ولكنها تجمع بين أكثر من مصدر للتمويل. وبعض المصادر حكومي، وبعضها الآخر غير حكومي (مؤسسات داخلية، أو منظمات، أو مانحون دوليون).
مراكز الأبحاث الخاصة	مما يميز هذه المراكز عن المراكز الحكومية وشبه الحكومية، هو عدم ارتباطها ماليا أو إداريا بالقطاع الحكومي. وهي تنتمي إلى مؤسّسات المجتمع المدني غير الربحية، وتتصف باستقلالها في اعداد أجندتها واهتمامها البحثي وبرامجها. وتتجه تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة أو الشؤون الدولية. تستمدّ مصادر تمويلها من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة أو رجال أعمال أو هيئات داعمة للبحث العلمي أو الوقف المالي. وتنتشر هذه المراكز في الدول العربية.
مراكز الأبحاث ذات الطابع الأكاديمي	هي مراكز تابعة / أو خاضعة لجامعات أو مؤسسات تعليمية. بعضها يكون مستقلا، ويعتمد على أكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل العميق. يتأتّى تمويل هذه المراكز من مصادر غير مشروطة: إما من ميزانية الجامعة، أو من مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي، أو من شركات كبرى، أو من رجال أعمال. تتركز اهتماماتها حول توفير التحليل المعمق للقضايا الساخنة والسياسات الأكاديمية والعامة، وتقديم الدراسات الاستشرافية بعيدة المدى. وتميل هذه المراكز أحيانا إلى الأطروحات المثالية والأخلاقية؛ خاصة في مجال السياسة الدولية، أو بهدف تفسير سلوك صراع معين ليس لدى صانع القرار الوقت أو الرغبة في التعامل معه بالعودة إلى تلك الطروحات. بعض هذه المراكز يمارس العملية التعليمية، ويمنح درجات أكاديمية عليا.

المصدر:

1- وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني(1989-2010)، بيروت، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية ،2012، ص 6.

2- سامي الخزندار، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة: إطار عام، ص 10،

[1] Braun Mats, "A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010. p. 1,14.

إذن، فهناك مراكز أبحاث تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية، وأخرى تهتمّ بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع.

وثمة تصنيف آخر لمراكز الأبحاث والدراسات يتعلق بمعايير متعددة مثل:

1- : معيار التمويل :

على وفق لهذا المعيار تنقسم المراكز إلى :

أ- مراكز بحثية حكومية، مثل معهد البنك الدولي ومعهد دائرة بحوث الكونغرس في الولايات المتحدة، والدوائر الملكية المتحدة لدراسات الأمن والدفاع في بريطانيا، وpolicy security studies التابع للاتحاد الأوربي وغيرها [1].

ب- مراكز بحثية أكاديمية، سواء كانت تابعة لجامعات أم تعتمد على جامعيين في عملها مثل معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، ومركز التنمية الدولي ومركز بيلفير للعلوم والشؤون الدولية التابعان لجامعة هارفارد، ومركز الدراسات والبحوث الدولية التابع لجامعة السور بون .

ج- مراكز بحثية خاصة سواء ارتبطت بتقديم النفع العام أم تقديم النفع للجهات التي أسستها كالشركات مثلا وهذه كثيرة ومتنوعة .

2- : معيار الاتجاه السياسي أو الفكري :

ووفقا لهذا المعيار تنقسم المراكز إلى:

أ- مراكز بحثية ليبرالية.

ب- مراكز بحثية محافظة (دينية، قومية، اجتماعية).

ج- مراكز بحثية يسارية.

د- مراكز بحثية مستقلة فكريا.

3- : معيار الاستقلالية

ووفقا لهذا المعيار تنقسم المراكز إلى :

---

[1] علي الدين هلال، "دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع"، مركز الخليج للأبحاث،ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، 23-2005/11/24

http://www.grc.net/data/contents/uploads/Dr__Ali_ElDeens_paper_5787.pdf

أ- مراكز بحثية مستقلة.

ب- مراكز بحثية شبه مستقلة.

ج- مراكز بحثية جامعية.

د- مراكز بحثية حزبية، مثل مؤسسة فريدريك ايبرت ومؤسسة كونرادادیناور في ألمانيا، ومركز الدراسات السياسية في فرنسا، ومعهد الحزب المركزي (تيرانوفا) في الصين.

هـ- مراكز بحثية حكومية

طبعا إن تقسيم المراكز على وفق لهذه المعايير الثلاثة لا يخلو من تداخل بينها، وكل صنف من هذه المراكز سيتميز عن غيره من حيث درجة القوة والتأثير والعلاقة مع صانع القرار، وفضاء الحرية التي يتمتع بها، فعلى سبيل المثال المراكز التابعة للحكومات غالبا ما تكون بيئة الإبداع الفكري فيها محدودة بسبب تقليص مساحة الحرية الممنوحة لها من قبل النظام الحاكم .

أمّا جون ج. همر John J. HAMRE؛ فيصنف مراكز الأبحاث Think Tanks صنفين[1]:

1. من الأعلى إلى الأسفل Top-Down Think Tanks. ويعني بها تلك المراكز التي يقع إنشاؤها وتمويلها من جهة الحكومات أو الأحزاب السياسية، التي تتنافس على المستوى الوطني. ولكن هذه المراكز تتصف بالضعف؛ بسبب حصولها على التمويل الحكومي، الذي قد يقلل من مهنيتها، فتكون أسيرة في عملها لما يمليه عليها صانع القرار. وهو ما نراه في التصنيف المتعلق بالمراكز الحكومية، المبين في الجدول (1).
2. المراكز التي تصنف من أسفل إلى أعلىBottom-up Think Tanks: وهي مختلفة تماما عن التصنيف الأول؛ إذ تقع هذه المراكز تحت مظلة المجتمع المدني، وتكثر في الولايات المتحدة الأميركية. تستمد تمويلها من التبرعات غير المشروطة، وتكون حرة في عملها، بعيدة عن توجيهات الحكومة؛ أي أنها مستقلة ماليا وإداريا عن الحكومة وعن صانع القرار.

ويشار في هذا السياق إلى أن العديد من مراكز الأبحاث في الوطن العربي؛ قد جاءت امتدادا فكرياً وسياسيا لنظام سياسي معين، يسعى إلى توسيع رقعته الجغرافية، أو إلى استيعاب النخبة الثقافية والفكرية في إطار هذا المركز أو المعهد البحثي. وهنا يصبح المركز

---

[1] JohnJ .Hamre ،The Constructive Role of Think Tanks In the Twenty– First Century، Asia–Pacific Review Vol.15,2008.p2. ،no2 .

البحثي جزءا من الترسانة الفكرية، التي يسعى من خلال نشاطاته وأعماله البحثية والأكاديمية إلى توظيفها بما ينسجم ونزعة الهيمنة ومنطق المركزية الثقافية[1].

ثالثاً : علاقة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أهمية إنشاء مراكز للبحوث تتألف من اقتصاديين وعلماء سياسة ومؤرخين قادرين على حشد خبراتهم العلمية حول قضايا السياسة العامة من خلال توفير بيئة للأكاديميين لا تلهيهم فيها مسؤوليات التدريس، وإنما يركزون فيها تماماً على البحوث ذات الصلة بالتنمية[2]، ويعد تقديم الاستشارة ومحاولة الوصول إلى شريحة معينة من المجتمع وتزويدها بالخدمة البحثية وظيفتين مهمتين في هذا الصدد تؤديهما المراكز البحثية. وكثير ما تقوم المراكز برعاية مؤتمرات وورش عمل لتتقاسم أفكارها مع الجمهور.

من النتائج البارزة للمراكز أنها تزيد من دخل الأفراد وأرباحهم، وتيسر لهم سبيل الحصول على الأعمال والوظائف وكسب الرزق بالتالي تقدم المراكز إلى المجتمع عوائد إنتاجية كبيرة، عن طريق تيسير سبل البحث العلمي ووسائله وما ينجم عنه من نتائج كبيرة تعود بالفائدة على الفرد نفسه ومن ثم على المجتمع .فقد أكدت الدراسة التي قام بها غريليشز Grilliches عام 1955 إن الأبحاث العلمية التي أجريت على الذرة الهيجنية أعطت عائدات لا تقل عن 70 % في السنة كما بينت التقديرات التي أجريت على نفقات يبلغ على أقل تقدير 35 % سنوياً كما يعزو دينسون Denison حوالي 21 % من معدل زيادة النمو في اقتصاد الولايات المتحدة وبين عام 1929 -1957 إلى تقدم المعرفة البحث العلمي[3].

تؤدي مراكز البحوث دوراً أساسيا في إعداد القوى العاملة المؤهلة الخبيرة اللازمة لتسيير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كشفت الدراسات الكثيرة في بلدان العالم عن دور المراكز في هذا المجال.ويشير فردريك هاربسيون harbison إلى ذلك مبيناً إن تكوين الكفاءات العليا هي المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة والدائرة في طريق النمو.

---

[1] حول مراكز الأبحاث والدراسات"، موقع التجديد العربيّ : http://www.arabrenewal.info

[2] دونالد ابلسون، مصدر سابق، ص 17.

[3] عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008)، ص 96 .

وفي هذا المقام يتعين علينا أن نقول إن مراكز البحث ضرورة من ضرورات الحياة وأن قوة النظام الغربي الذي حافظ على قوته وصلابته منذ عشرات السنين، لأن ينمو باستمرار ويواكب التطورات، ومن خلاله استطاع الباحثون والعلماء الغربيون أن يجدوا الحلول لمشاكل البشر، وإذا كان البحث العلمي متعثراً عندنا أو شبه معطل ويمر بظروف صعبة، فهذا راجع إلى أنه ليس هناك من يشعر أنه في حاجة إلى البحث العلمي، لأنه يعتبر بمثابة luxe والناس يحلوا لهم الافتخار به لأنهم يدركون أن عمليات الابتكار والإبداع تمر عبر العقل البشري، وأنه لا يمكن لأي إنسان أن يحصد أية غلة إذا لم يقم بعمليات الزرع وصيانة المزروع.

ويؤدي البحث والتطوير العلمي دوراً كبيراً في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية وتطوير القاعدة التكنولوجية، فضلاً عن ربط التراكم المعرفي بالتطبيق، وتحويل نتائج المعرفة إلى منافع اقتصادية[1]. أن مراكز البحوث هي الحاضنة للاختراع والابتكار. وبصفة عامة يمكنها أن تكون المكان الذي ينطبق عليه قانون الاقتصادي الايطالي ويلفريدو باريتو(1845-1923) أي قانون التفوق والتميز. ففي المراكز يمكن أن يؤدي خلق فكرة واحدة إلى مجموعة متتابعة من التغيرات ليس فقط على مستوى دولة بل على جميع أنحاء العالم [2].

إن ارتباط البحث العلمي بمتطلبات التنمية في المجتمع في مجالات الصناعة، الزراعة والخدمات وغيرها يعد أحد المرتكزات الأساسية للتنمية والتقدم في عصرنا هذا الذي يحتل فيه البحث العلمي مكانة كبيرة في النواحي المختلفة. ولاشك أن علاقة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات التنموية، يؤدي إلى تطويرها وزيادة مساهمتها في الدخل القومي للمجتمع. يؤدي البحث العلمي دوراً مهماً في تحقيق التنمية التكنولوجية لأي أمة من الأمم، وذلك من خلال زيادة المعرفة العلمية والتكنولوجية، وكذلك من خلال الاكتشافات والتطبيقات التي تشمل اوجه النشاط الاقتصادي كافة.

---

[1] أمجد صباح الأسدي، هيثم عبد الله سلمان، واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد(15)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2008، ص 182.

[2] محمد بن جاسم الغتم، حول دور الجامعة في القرن الواحد والعشرين وجهة نظر بحرينية، مجلة الدراسات الاستراتيجية ،العدد (17)، مركز البحرين للدراسات والبحوث، شتاء 2009، ص 19.

لذلك يمكن اعتبار قدرة الدولة في مجالات مراكز البحث وتطبيق مخرجاته مقياساً لتقدمها الاقتصادي ورفاهية مجتمعها، بحيث أصبح الاهتمام بالبحث العلمي ووسائل المعرفة من سمات الدول المتقدمة إذ يشكل التقدم التقني واحداً من أهم العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة، ومن جانب اخر فان تخلف الدول النامية في استخدام العلم والبحث العلمي وتطبيقاته يجعلها تعتمد على الدول المتقدمة في تجهيزها بالسلع الصناعية ولاسيما ذات التقنية العالية.

أشارت دراسة للاتحاد الأوروبي أن الاستثمار بيورو واحد في البحث العلمي يؤدي إلى زيادة سبع وحدات إضافية على مدى خمس سنوات بعد نهاية المشروع وتطبيق نتائجه. وشهد العالم تعاوناً على مستوى واسع بين مراكز البحث الدولية نتيجة ثورة تكنولوجيا المعلومات، من بين أهداف هذه النشاطات التعاونية الاقتصاد المعرفي في الدول النامية، إن ما يحدث في ماليزيا وسنغافورة والهند ومصر يدل على نجاح مثل هذه النشاطات التعاونية، وقد اتبعت دول عديدة اخرى مثل هذه البرامج الناجحة[1].

إن أهمية مراكز البحوث في ضوء ما تقدم لها إبعادها التنموية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمعرفية، ناهيك عن أهميتها لاكاديمية وفائدتها لأعضاء هيئة التدريس أنفسهم وانعكاساتها على نجاحهم كأساتذة ومربين ومشرفين ومناقشين وبدون بحوث لن تكون هناك جامعات رصينة تتخرج منها الكوادر القادرة على قيادة مجتمعاتها وإدارة مؤسساتها[2]وعلى هذا فبناء المعارف وتكوينها يعتبر هو الاستثمار الأكبر للشعوب المتقدمة، إن الإبداع والابتكار المرتبطان بالبحوث هما السمة المميزة لإنتاج المعرفة ولابد من استغلال الفرص والابتكار المرتبطان بالبحوث أنها الاقتدار والكفاءة في اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات المحتملة[3].

ولهذا الغرض، تقوم مراكز الأبحاث بـ:

---

[1] د. حامد خلف احمد، اصلاح التعليم العالي في العراق : التعليم والتعلم وإدارة التغيير، الطبعة الأولى (بغداد، 2012) ، ص 15.

[2] د. عامر خضير الكبيسي، بحوث اساتذة الجامعات : الواقع والتطلعات، المجلة العربية للدراسات الامنية التدريب، العدد (55)، جامعة نايف للعوم الامنية، 2012، ص285.

[3] عبد الجليل مصطفى، أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية، في مؤتمر استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ 21 المنامة (2007)، ص27.

أ. تحديد الأولويات؛ وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية Agenda Setting. ومن شأن ذلك، أن يوجّه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال سياسة عامة (كالتعليم، والصحة،...).

ب. اقتراح البدائل وطرح الخيارات؛ وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة، بناء على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

ج. تحديد التكلفة– العائد لكل بديل Cost-benefits، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل[1].

فمراكز الأبحاث الرصينة، تمثّل مصدرا أساسيا للمعلومات والنصح بالنسبة إلى صنّاع القرار على مختلف مستوياتهم. إذ تؤدّي مراكز الأبحاث والدراسات في الولايات المتّحدة - على سبيل المثال - دورا أساسيا في مجال اتخاذ القرار الاقتصادي؛ والمراكز تشكّل خطوطا خلفية لدعم صناع القرار من خلال[2]:

1. تقديم الاستشارات والإرشادات لصانع القرار الاقتصادي، حول الأولويّات والمستجدات العاجلة أو الفورية؛ وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.
2. تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلّق بتلك السياسات؛ حتى يتسنّى له فهمها.
3. يفترض إنه من الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث: إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال،

---

[1] HjerppeReino ,"Howthe think-tanks can contribute to an effective policy making?",A presentation in international tank forum, arranged by ,the economic and social research institute) ,(Nagoya university japan),28-5-2005.

[2] جواد الحمد، برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي،ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، 23-2005/11/24. http://www.mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html

ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور.

4. تجسير الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق[1]، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية Policy Agenda، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام.

إن الارتقاء بمستوى البحث والتطوير في أي بلد ينعكس على مجالات الحياة الأخرى، وان تقدم العملية البحثية يأتي من خلال تحقيق الأهداف الموضوعة لتلك العملية ، وتحقيق تلك الأهداف يأتي من خلال الاهتمام بمستلزمات العملية البحثية (الكادر الإداري والوسائل والقوانين) كذلك الاهتمام بمدخلاتها. مما تقدم يمكن اعتبار مدى نجاح العملية البحثية من المعايير الأساسية التي يقاس بها تطور المجتمعات[2]

ويعد البحث العلمي المطلب الأساس في عملية التنمية، فضلاً عن إنه قيمة نادرة في كل المجتمعات نظراً لأهميته للفرد والمجتمع، لذلك تبذل الحكومات المختلفة كل ما في وسعها لتطويره بوصفة رصيداً استراتيجياً يغذي المجتمع من الكوادر البشرية وبمثابة الاستثمار الأفضل للموارد البشرية وبوصفة الية لبناء القدرات المحلية[3].

المبحث الثاني

الواقع الاقتصادي لمراكز الأبحاث والدراسات والاستراتيجيات المطلوبة

أولاً: واقع مراكز الأبحاث والدراسات في العالم

إن مراكز الأبحاث نشأت داخل الجامعات في صورتها الأولى في العالم الغربي، حيث ظهرت أولى الجامعات الأوربية في القرن الثاني عشر الميلادي، وأن معظم هذه الجامعات أنشئت تقليداً للجامعات الإسلامية في مرحلة الحروب الفرنجة (الصليبية)، وفي تلك الأثناء أسس ما يعرف بالكراسي العلمية، وكان أول هذه الكراسي هو تأسيس كراسي الدراسات

---

1 heli،theroleofthinktanksinchineseforeignpolicy",problemsofpost-communism, (mar/apr 2002)p33.،.n2,vol 49

2 اسيل عبد الرزاق رشيد، نبا نعيم مهدي الجامعة ، تحليل واقع التربية والتعليم في العراق باستخدام طرائق التحليل العنقودي (دراسة مقارنة) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد(2)، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص 194.

3 د. نزار كاظم صباح، انسجام كريم وحيد، إمكانات السياسة الاتفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (1991-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،العدد(4)، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012، ص 203 .

الشرقية في بولونيا وفي روما وفي باريس. كما أنشئت وقفيات نقلاً أيضاً عن الوقفيات الإسلامية، وكانت أول وقفية أنشئت في بريطانيا اسمها وقفية ديمورتن في جامعة أوكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية بالتحديد.

إن تأسيس الكراسي العلمية كان هو الإرهاصات الأولى لتأسيس مراكز أبحاث، ولكنها كانت مراكز أبحاث لإنتاج الأفكار، ليتم بعد ذلك توظيفها في السياسة، ولم تكن علاقتها بالسياسة مباشرة، وظلت هذه المراكز والكراسي تنشأ وتنمو إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تقريباً، عندما بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات، في هذه المرحلة بدأت مراكز الأبحاث تنحو منحى آخراً هو تسخير العلم لخدمة السياسة، في هذه المرحلة بدأ يظهر أول المراكز، حيث تم تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا عام 1831م، ثم تلته بعد ذلك الجمعية الفابية عام 1884م[1]، مع تأسيس الجمعية الفابية البريطانية التي تعنى بدراسة التغيرات الاجتماعية.

وبصرف النظر عن البداية التاريخية لنشوء هذه المراكز ، فأنه مع مطلع القرن العشرين الماضي تصاعدت حركة تأسيسها، في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير نتيجة لدعم كبار المتبرعين والمثقفين ورغبتهم في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها، وقد بدأ عدد من المؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال القرن العشرين وهي[2]:

1- مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي عام 1910.
2- مركز بروكنز عام 1914.
3- مؤسسة هوفر حول الحرب والثورة والسلام 1919.
4- مجلس العلاقات الخارجية عام 1921. وهي مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر المؤسسات السياسية الخارجية التي تحظى بالاحترام.

---

[1] عباس أبو غانم، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات، اسلام أون، تموز/يوليو. 2005http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005-07-12%2017-42-25.html

[2] سامي الخزندار، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة: إطار عام، ص 10، http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf:

5- مؤسسة راند في مايو 1948، التي دشنت لظهور جيل جديد من المراكز والتي لقبت بـ مقاولي الحكومات والتي اعتمد البيت الأبيض تطبيق توصياتها بشكل كبير.

6- مركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشغان في عام1959.

وقد استمرت حركة تأسيس هذه المراكز بالتصاعد حتى وصلت ذروتها في عام 1996 بمعدل 150 مركز تم تأسيسها سنوياً ، و في الولايات المتحدة فقد أطلق على هذه المراكز اسم (Think tanks) التي ترجمت في العربية إلى (مراكز التفكير) أو (بنوك التفكير) أو (خزانات التفكير)، في حين أطلق عليها في بريطانيا اسم "مراكز الأبحاث والدراسات"، لكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة (Brain Boxes) أي: (صناديق الدماغ).وفي عام 2011 بينت إحصائية أمريكية لمراكز الأبحاث والدراسات أن عددها وصل إلى 6545مركزاً الجدول رقم (2) .

الجدول رقم (2)

عدد مراكز الأبحاث في العالم لعام 2011

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث	نسبة المراكز للمجموع الكلي في العالم
أفريقيا	550	%8
آسيا	1198	%18
أوروبا	1795	%27
أميركا اللاتينية والكاريبي	722	%11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	329	%6
أميركا الشمالية	1912	%29
أوقيانوسيا	39	%1
المجموع	6545	100

Source: James. G. McGann (dir.), 2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p. 17.

يتضح إن الدول الغربية قد أدركت في وقت مبكر إن العلم لم يعد شارةً تتزين بها المجتمعات؛ إنما هو أحد أهم أسلحة العصر. وعليه، فإنّ مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية فيها، لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها؛ بل هناك المئات بل الآلاف من مراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة إدراكاً منها لأهمية تفعيل مراصد البحث لامتلاك زمام الأمور. وأغلبها تدعمها مؤسسات مدنية، يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين والخبراء، ممن لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة؛ في ما يقوم على إدارتها والتفكير بآفاقها شباب طموح، لا يعرفون غير لغة العلم والعمل والإتقان، ولا هدف لهم سوى التقدم بأنفسهم وبلادهم نحو المستقبل. كما تغذي هذه المراكز البحثية المؤسسات الحكومية بالباحثين والخبراء؛ لينهضوا بواقع دولهم. إنّ الانتشار المتسارع في خريطة مراكز الأبحاث في العالم قد تعاظم بعد الأحداث التي طرأت على العلاقات الدولية، من إنهيار القطبية الثنائية، وظهور العولمة، والتغير الذي طرأ على تلك البلدان وعلى الأوضاع السياسة والاقتصادية والأكاديمية والأمنية فيها، والتحديات التي باتت تواجهها. وهو ما استدعى الحاجة إلى مزيد من المراكز البحثية لمواكبة متطلبات العولمة؛ لاسيّما بسبب تأثير النظام العالمي الجديد، خاصة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، اللتين يوجد فيهما أكبر عدد لمراكز الأبحاث والدراسات على مستوى العالم، بنسبة تصل إلى 57 %[1].

وبمرور الوقت ظهر تطور جديد فيما يتعلق بمراكز الأبحاث يسمى المركز البحثي المؤسسي، أي أن يكون لكل المؤسسات، خصوصاً الجامعات، مركز أبحاث داخلها يقوم على التخطيط، هذا النوع من المراكز يرشد صانع القرار داخل المؤسسة، ويسهم في إعادة توظيف واستخدام ما هو متاح من المعلومات لخدمة المؤسسة ورسم طريقها المستقبلي. وبرز الاهتمام بإنشاء مراكز أبحاث لدى دول أخرى، كما نرى في الجدول أدناه.

[1] مصدر سابق، ص 10.

الجدول رقم (3)

عدد مراكز الأبحاث في بعض الدول لغاية عام 2011

اسم الدولة	عدد مراكز الأبحاث
الولايات المتحدة	1815
الصين	425
الهند	292
المملكة المتحدة	286
ألمانيا	194
فرنسا	176
الأرجنتين	137
روسيا	112
اليابان	103
كندا	97
إيطاليا	90
أفريقيا الجنوبية	85
البرازيل	82
سويسرا	66
السويد	65
المكسيك	60
هولندا	57
إسبانيا	55
رومانيا	54
إسرائيل	54
كينيا	53
تايوان	52
بلجيكا	52
بوليفيا	51
أوكرانيا	47

Source: James. G .McGann)dir2011 ،(Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice، The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012, p .16.

انتقلت الدراسة إلى تصنيف عدد مراكز الأبحاث حسب المناطق وتورد الدراسة عدد مراكز الأبحاث في بعض الدول إلى غاية سنة 2011م؛ ففي الولايات المتحدة يوجد 1815

مركزًا بحثياً، وفي الصين 425، والهند تبلغ 292، ثم المملكة المتحدة 286، وألمانيا 194، وفرنسا 176. واكتسبت المراكز البحثيّة في الغرب وخصوصاً في الولايات المتحدة - خبرةً واسعةً ونجاحا باهرا ومكانة مرموقة، فصارت تؤدّي دورا بارزا في دعم مؤسسات صنع القرار الاقتصادي والسياسي، وإعداد الدراسات، وتحليل السياسات العامة والقضايا الهامة، وقد سُمِّيت تلك المراكز بـ "الثينكتانكس"Think-Tanks، وأصبحت عاملاً هاماً في تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة. وأضحى لها تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار هناك؛ سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي. وهو ما يظهر - على سبيل المثال - بصورة واضحة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية في العالم.

وتأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير في عملية صنع القرار الاقتصادي والسياسي مراكز الأبحاث الأمريكية (فالمراكز الثلاث الأولى عالمياً تعود للولايات المتحدة وهي حسب الترتيب: معهد بروكينغز، ومؤسسة السلام الدولي، ومجلس العلاقات الخارجية)، تليها بريطانيا والصين، ثم ألمانيا وسويسرا والدنمارك وروسيا ودول أوربا الشرقية و تركيا واستراليا .

إنّ الانتشار المتسارع في خريطة مراكز الأبحاث في العالم[*]؛ قد تعاظم بعد الأحداث التي طرأت على العلاقات الدولية، من انهيار القطبية الثنائية، وظهور العولمة، والتغير الذي طرأ على تلك البلدان وعلى الأوضاع السياسة والاقتصادية والأكاديمية والأمنية فيها،

---

[*] خلال العقدين الأخيرين، ظهرت مقاربات عديدة لدراسة المؤسسات البحثية. تمثِّل المقاربة الأولى تيار الأغلبية الضخمة لدراسات المؤسسات البحثية. وهي تركز إما على تاريخ مؤسّسات بحثية محدّدة، أو على تطوير دور المؤسّسات البحثية وتغيّره في دول معيّنة. وقد كتب الكثير من الباحثين قصصا تاريخية حول نشأة أول مؤسسات بحثية في العالم. ومن المآخذ على هذه المقاربة، أنها ببساطة قصص تاريخية لا توفر إلا القليل من البيانات. وقد ركزت المقاربة الثانية والأكثر نظامية على اشتراك المؤسسات البحثية في ما يشير إليه طلاب السياسة العامة باسم مجتمعات المعرفة أو السياسة. وتتكون هذه المجتمعات من أفراد ومنظمات مدعوّين بحكم خبرتهم السياسية إلى المشاركة في النقاش حول السياسة مع صنّاع القرار في الحكومة. وقد بدأت مجموعة ثالثة من الباحثين في التفكير في استخدام مقاربة أكثر شمولا في دراسة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسية والقرار، وهو ما يعرف بمقترحات (جون كنغدون JohnKingdon ودنيس ستيرزDenisStairs). وتقوم هذه المقاربة أساسا، على الكيفية التي تسعى بها الجماعات إلى تضمين القضايا في الأجندة السياسية، والكيفية التي تحاول بها نقل أفكارها إلى صانعي السياسة.

والتحديات التي باتت تواجهها. فانتشرت مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية وأخرى بالأبحاث السياسية، ومراكز إستراتيجية أمنية واقتصادية. ونلاحظ أن مراكز الأبحاث موجودة بأسماء وتعريفات مختلفة؛ ففي بعض الأحيان، تطلق على نفسها اسم "مؤسسة" Foundation، وفي بعضها الآخر تسمّى بـ "معهد" Institute. وتصف مراكز أخرى نفسها بـ "الصندوق" Fund، وفي حالات أخرى بـ "الوقف" Endowment. لكن في النهاية، تتبع هذه المنظمات قطاعاً عريضاً هو قطاع مراكز الأبحاث والدراسات[1]. ويبين الجدول التالي عدد مراكز الأبحاث في الدول العظمى والكبرى في الجماعة الدولية لغاية العام 2015 .

الجدول رقم (4)

عدد مراكز الأبحاث في العالم حتى أوائل عام 2015

الدولة	عدد مراكز الأبحاث
الولايات المتحدة الأمريكية	1828
الصين	426
المملكة المتحدة	287
الهند	268
ألمانيا	194
فرنسا	177
الأرجنتين	137
روسيا	122
اليابان	108

المصدر:

- دور المراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران إنموذجاً مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015. http://rawabetcenter.com/archives/11893

وتورد الدراسة عدد مراكز الأبحاث في بعض الدول إلى غاية سنة 2015، حيث تضم الولايات المتحدة الأمريكية نحو 1828 مركزًا بحثيًّا، الصين426، المملكة المتحدة287، في حين يبلغ عددهم في الأرجنتين 137، وفي روسيا 122، أما اليابان فهي تضم 108. ومن جهة

[1] هزار صابر أمين، مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية. www.alfcdrs.com

أخرى، فقد تعدد المجالات البحثية التي اشتغلت بها؛ من الأبحاث الاقتصادية والتاريخية، إلى الدراسات السياسية والإستراتيجية، إلى المراكز ذات الاهتمامات الأمنية.

اتضح من خلال ما تقدم أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في أهمية وتأثير وفاعلية مراكز الأبحاث على مستوى العالم هذه الأهمية الكبرى لمراكز الدراسات والبحوث والمعلومات ودورها في صنع السياسة العامة وعلى الأخص صنع القرار الاقتصادي اكتسبتها هذه المراكز على مراحل متعددة وعلى الأخص فى الدول المتقدمة، وأضحت عنواناً للتقدم وأحد مؤشراته.

وفي ضوء ذلك فان دور ومراكز الأبحاث في المجتمعات المتقدمة لم يعد دوراً ثانوياً . وإنما دوراً أسياسيا في رسم السياسات وترشيد عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وكما هو معروف ان صناع القرار او كبار المسؤولين ليس لديهم الوقت الكافي او المعرفة المتخصصة في بعض المجالات او القضايا موضع القرار أو رسم السياسة العامة سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية او الأمنية او غيرها لذلك فان مراكز الأبحاث تقوم غالبا بإجراء الأعمال البحثية من اجلهم، إن مراكز الأبحاث أصبحت شكل أساسي تقوم بالتفكير للحكومة، بمعنى اخر فان مراكز الأبحاث تشكل مصدراً هاماً للمعلومات أو المعرفة للمسؤولين و القيادات العليا حول أطروحات وأراء الآخرين في القضايا أو الشؤون الاقتصادية. كما تؤدي دوراً في المجال ألاستشرافي خاصة مع تطور المستقبليات في العالم الغربي.إذ إن مراكز البحوث الاقتصادية في كثير من البلدان قد أرست وضعيتها كمراكز استشارية محترمة فيما يتعلق بأطر عمل السياسات الخاصة بخلق اقتصادات السوق. على سبيل المثال: [1]

1- ابتكر مركز دراسات الديمقراطية في بلغاريا منهجية لرصد الفساد، وقاد ائتلافاً لدفع الحكومة للعمل ضد صور الفساد الإداري المختلفة.
2- وفي كوسوفو نسق معهد رينفست أول إسهام للقطاع الخاص المحلي في عملية صنع السياسات، ووضع خطة خصخصة ثلاثة من أكبر المشروعات المملوكة للدولة.

(1) James G. McGann and Erik C. Johnson, Comparative Think Tanks, Politics and Public Policy (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2005)-Strategies for Policy Reform, volumes 1&2

3- أما معهد الحرية والديمقراطية في بيرو،لمؤسسة هرناندو دي سوتو الذي أسهم في تغيير الفهم العالمي لحقوق الملكية وساعد أكثر من ثمان ملايين مواطن فقير في الحصول على الملكية القانونية للعقارات، وساعد في اضفاء الطابع الرسمي على مئات الآلاف من المشروعات الصغيرة.

4- وفي كولومبيا نظمت مؤسسة التعليم والتنمية فيديسارويو المناظرات بين مرشحي الرئاسة في انتخابات 2010، كما شكلت الأوراق السياسية الصادرة عن المؤسسة بشان سياسات الإصلاح الضريبي، وأسواق العمل، والبنية التحتية، الأساس الذي جرت عليه ثلاث مناظرات رئاسية تلفزيونية . وأصبحت بعض عناوين هذا الجدل من أولويات حكومة الرئيس خوان مانويل سانتوس، كما تحولت بعض توصيات المؤسسة إلى قوانين في مجلات مثل : تشغيل الشباب، وإدارة الموارد الطبيعية .

5- اما في غانا، فقد اضطلع معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) منذ العام 1992 بخدمة الاستشارات التشريعية مستلهماً برنامج مركز المشروعات الدولية الخاصة في أمريكا اللاتينية، وأثمرت نجاحات المعهد في مجال الاستشارات التشريعية عن تعديل مشروع قانون اعمال الاحتيال الكبيرة، وإلغاء قانون جنايات التشهير، وزيادة حرية وسائل الإعلام، وإصدار أول قانون من نوعه في غانا لحرية المعلومات، فضلاً عن عدد اخر لا يمكن حصره من التدخلات التشريعية التي وسعت نطاق شفافية عمل الحكومة وحماية حق اقامة المشروعات الحرة.

تبين الأمثلة السابقة مدى التنوع الكبير في الأساليب المتاحة امام مراكز الفكر، وكان برنامج خدمة للمشورة التشريعية من الأدوات الفعالة في هذا الشأن الذي ساعد مركز المشروعات الدولية الخاصة في نشره. والذي وضع على أساس تحليل التكلفة- المنفعة للتشريع المقترح، حسبما بلوره (معهد فيديسارويو) في كولومبيا.

وتنفذ بعض مراكز الفكر أنشطة تدريبية، مثل تدريب معهد الشئون الاقتصادية في غانا لكوادر الأحزاب السياسية، أو تدريب الدراسات الليبرالية الديمقراطية في صربيا للصحفيين الاقتصاديين. وتدعم مراكز أخرى انشطة جمعيات رجال الأعمال، مثل دعم مركز ريادية الأعمال والتنمية الاقتصادية، بالتعاون مع مركز المشروعات الخاصة الدولية، لتحالف رجال الأعمال في جمهورية الجبل الاسود، وتنسيق مركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية لأجندة الأعمال في كردستان، بل إن معهد فيديسارويو في كولومبيا، ومعهد

الشئون الاقتصادية في غانا قاما باستضافة المناظرات الرئاسية. وبوجه عام ، توضح مراكز الفكر الاقتصادية الفوائد المتحققة من نظم السوق وكيفية عملها، وتكشف معوقات الأسواق، وترسم الاتجاه العام للإصلاحات الموجهة نحو اقتصاد السوق ،كما تساعد هذه المراكز في القاء ضوء جديد على القضايا الاقتصادية ، وتقييم النتائج المتوقعة للسياسات البديلة وتصميم نظم مؤسسية قابلة للحياة. وفي بعض الحالات تؤدي مراكز الفكر دوراً في تنسيق السياسات بالمجتمع المدني، وفي دعم مختلف الدوائر الاقتصادية وأخيراً ، من الأمور المألوفة أن تكون مراكز الفكر من بين المصادر القليلة للبيانات الاقتصادية التي يعتمد عليها.إنه من الصعوبة بمكان مغادرة هذا التحليل قبل التطرق إلى حال مراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي من باب المقارنة .

وعربياً ينامى الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات. وأصبحت محلّ حديث عنها بشكل واضح منذ بداية تسعينات القرن الماضي. واتسعت دائرة نشاطاتها من حيث الحجم الكمي، ومن حيث نوعيّة المساهمات التي تقدمها. ولقد تولّى القطاع الخاص إنشاء مراكز دراسات ومعلومات وأبحاث متنوعة ومتخصصة، كمبادرات نوعية في عدد من البلدان؛ حتى أصبحت جزءاً من المكونات الثقافية في عدد من الدول. وتختلف أسباب هذا التطور ودوافعه من بلد إلى آخر، ومن مركز إلى آخر. وقد صاحب هذه الظاهرة تزايد المؤتمرات العلمية والأكاديمية والمنشورات العلمية. وهي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية؛ في ظل التغيرات الرئيسة الجارية في منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام.

وقد بدأت المراكز البحثية في الوطن العربي في الخمسينات من القرن المنصرم في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام 1956 في القاهرة، فضلاً عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية الذي تأسس عام 1968، وهما يرتبطان بهيئات حكومية، وتأسس معهد البحوث والدراسات العربية عام 1952 الذي كان يرتبط بالجامعة العربية. ويوضح الجدول التالي عدد مراكز الأبحاث والدراسات في بعض الدول العربية :

الجدول رقم (5)

مراكز الأبحاث والدراسات في بعض الدول العربية عام 2014

الدول العربية	عدد مراكز الأبحاث والدراسات
مصر	55
فلسطين	43
العراق	43
الأردن	40
تونس	39
المغرب	30
اليمن	30

المصدر:

- دور المراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران إنموذجاً مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2015.

http://rawabetcenter.com/archives/11893

وفيما يتعلق بالعالم العربي، فإن مما يمكن قوله وبكل صدق وأمانة، أن مراكز البحوث، على الرغم من كثرتها، وتنوع اهتماماتها فهي أقل بكثير من حاجات المجتمع، فالعدد ضئيل جداً من حيث الكم، وبإمعان التحليل على الواقع العربي نجد أن البيئة المحيطة غير مواتية لتفعيل دور مراكز البحوث والدراسات، فأغلب الدول العربية تعانى من نقص هائل في الاستثمار في البحث العلمي، حيث تنظر الحكومات العربية إلى هذا النوع من الاستثمار على أنه إنفاق هامشي ونشاط ترفى يجرى إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الاجتماعية الإقليمية والدولية، وليس من أجل تحقيق إنجازات علمية وتقنية حقيقية. ومن الطبيعي في ظل الإنفاق المحدود على البحث والتطوير العلميين أن تظل مصر وغيرها من الدول العربية معتمدة على التقنيات الحديثة المنتجة في الدول الأكثر تقدماً، وتابعة لهذه الدول فى هذا المجال. لأنها ببساطة لا تملك ما تتبادله من إنجازات علمية وتقنية مع الدول الأخرى المبدعة الفعلية لمثل هذه الإنجازات. فضلاً عن افتقار الدول العربية إلى البيئة العلمية المناسبة، فالمناخ العام للبحث العلمي ليس منتجاً للتقدم، لذلك فإن ما هو موجود في العالم العربي من مراكز ومعاهد ومؤسسات بحثية، مع ندرتها، لا

يحمل أكثر من مجرد الأسماء، إلا فيما ندر، لأسباب كثيرة منها ما أشرنا إليه بخصوص التمويل الكافي للعملية البحثية، ومنها أيضاً الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات، فأغلب مراكز البحوث والدراسات العربية تابعة بشكل أو بآخر للحكومات نظراً لعزوف القطاع الخاص عن احتضان وتأسيس المراكز العلمية والبحثية، ومنها المناخ السياسي غير المؤات للعملية البحثية، بسبب غياب الديمقراطية والافتقار إلى الحريات وإلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكارية السلطة التي تجعل نظم الحكم سلطوية وشخصانية بما يكفى لتهميش أي دور استشاري أو ترشيدي لمراكز البحوث فى عملية صنع القرارات وفى مقدمتها القرارات الاقتصادية والسياسة الخارجية. لكنني أرى أن أهم مشكلة تواجهها تلك المراكز، هي أن الدولة والمجتمع ما يزالان يعانيان من عدم إدراك أهميتها، وخطورة ما تقوم به. وهذا الأمر ينعكس حتما على أداءها، وتأثيرها، واقتصار بحوثها ودراساتها على جوانب ليست على درجة كبيرة من الأهمية والفاعلية.ويرتبط بهذا قلة إمكاناتها المالية، وضعف تخصيصاتها، وافتقارها إلى الأدوات التي تساعدها في خلق قاعدة معلومات رصينة. وهذا ما يجعل بعضها تقع أسيرة التمويل الخارجي، واغلبه مجهول المصدر والأهداف. وفوق هذا وذاك أنها ليست حرة بالقدر الذي يجعلها تشعر باستقلاليتها في مجال إبداء الرأي والتفاعل مع البيئة المحيطة بها. فكثيراً ما تريد الحكومات من هذه المراكز، أن تعبر عن وجهة النظر الرسمية وهذا ما يفقد تلك المراكز مصداقيتها وتأثيرها في المجتمع[1]. وبسبب هذه الخصوصيات لا توجد فى العالم العربي رغبة حقيقية في بناء قاعدة بحثية علمية حقيقية. لا توجد إرادة سياسية لفعل ذلك، ولا يوجد قرار سيادي يدرك أهمية الإنفاق فى البحث العلمي، والسلطة السياسية لا تعترف بدور مراكز البحوث والدراسات في صنع القرارات وفى صنع السياسة العامة[2].

---

[1] إبراهيم خليل العلاف، العولمة ومسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي العربي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (17)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2010، ص 19.

[2] محمد السعيد إدريس، مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية في الصراع حتى عام 2015. http://www.mesc.com.jo/final%20seminar/Sim-05-03-03.htm

الجدول رقم (6)

المراكز البحثية في الدول العربية

الدولة/او الجامعة	اسم المركز
الأردن	المركز العلمي للدراسات السياسية
الأردن	المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
الأردن	مركز عمان للدراسات
الأردن	دراسات الشرق الأوسط بالعالم العربي
لبنان	مركز دراسات الوحدة العربية
فلسطين –جامعة القدس	الشبكة الأكاديمية الفلسطينية
الرباط – المغرب	المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
جامعة الزيتونة	مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان
تونس- جامعة الزيتونة	المعهد العالي للدراسات الأدبية و العلوم الإنسانية بتونس
جامعة تونس المنار	معهد باستور بتونس
جامعة منوبة	المعهد الأعلى لتاريخ الحرآة الوطنيّة
السعودية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة
السعودية - كلية الملك فهد الأمنية	مركز البحوث والدراسات
المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية	مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.
الكويت	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
الكويت	مركز البحوث والدراسات الكويتية
الكويت	معهد الكويت للأبحاث العلمية
الكويت	المعهد العربي للتخطيط
السعودية	معهد الدرسات الدبلوماسية – وزارة الخارجية السعودية
السعودية	معهد البحوث و الإستشارات – جامعة الملك عبدالعزيز
السعودية	مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبدالعزيز
السعودية	مركز التميز في الدراسات البيئية – جامعة الملك عبدالعزيز
السعودية	مركز الأمير سلطان لأبحاث البيئة و المياه و الصحراء
السعودية	مركز أسبار للدراسات و البحوث و الإعلام
البحرين	مركز البحرين للدراسات و البحوث
الإمارات	مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية
الإمارات	مركز الإمارات للدراسات و الإعلام

الإمارات	مركز الخليج للأبحاث
قطر	مؤسسة قطر
عمان	المؤسسة العالمية للبحوث
عمان	مركز عمان للدراسات للتوثيق و البحوث عن عمان ودول الخليج العربي
العراق	معهد الدراسات الإستراتيجية مركز الدراسات الفلسطينية/جامعة بغداد. مركز التفكير السياسي مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مركز دراسات الكوفة/جامعة الكوفة. مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة مركز علوم البحار
العراق	المركز العراقي للبحوث و الدراسات
العراق	مركز المستقبل للدراسات و البحوث
العراق	مركز الفرات للتنمية و الدراسات الإستراتيجية
العراق	مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل
العراق	مركز العراق للأبحاث
اليمن	مركز الدراسات و البحوث اليمني
اليمن	المرصد اليمني لحقوق الإنسان
اليمن	مركز الدراسات و الإعلام الإقتصادي
جمهورية مصر العربية	مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية
جمهورية مصر العربية	مركزالبحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية	مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
جمهورية مصر العربية	مركز البحوث العربية و الأفريقية
جمهورية مصر العربية	مركز أبن خلدون لدراسات التنمية
جمهورية مصر العربية	مركز الأبحاث الامريكي في مصر
جمهورية مصر العربية	المركز المصري للدراسات الإقتصادية
دول المغرب العربي	معهد البحوث المغاربية المعاصرة
دول المغرب العربي	مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية
دول المغرب العربي	مركز البحوث و الدراسات الأفريقية
دول المغرب العربي	المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر

المصدر:

- من عمل الباحثة بالاعتماد على المواقع الالكترونية للمراكز في الوطن العربي

أما العراق لا يعمل على تشجيع البحث العلمي بالشكل المطلوب،ويتضح أثر البحث العلمي من خلال مراجعة المنجزات العلمية خلال المدة من 1980 – 2008 ،اذ لم يحصل العراق على أي موقع متقدم أو متوسط في تسلسل الدول التي لها منجزات علمية يعتد بها على مستوى العالم، بل لا يوجد تناسب ما بين عدد الباحثين والعلماء العراقيين ومابين عدد البحوث الأصيلة وذات القدرة على التطبيق على مستوى العالم[1].

يعد البحث العلمي أحد أهم الركائز لتحقيق النمو والتنمية وتقدم الأمم، وهذا ما سلكته جامعات الدول المتقدمة في أنشطتها كافة،وتخلفت عنه معظم جامعات العراق، وكان سبباً في اتساع الهوة العلمية والتكنولوجية.[2] وتؤكد الحقائق والبيانات الإحصائية أن مشكلة الفساد الإداري والمالي هي السبب الرئيس وراء الأزمات التي تعصف بالعراق.

وان القول بأن المسئولين وصناع القرار الاقتصادي في العراق يعملون اليوم على بناء دولة مدنية حديثة لها وزنها الإقليمي والدولي، وبنائها المؤسسي الداخلي الفاعل، يتطلب منهم ربط الأقوال بالأفعال من خلال تهيئة المقدمات الصحيحة لتحقيق هذا الهدف، ومن ابرز هذه المقدمات هو تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في هذا البلد، والارتقاء بسياسة البحث والتطوير لتكون مناظرة لمثيلاتها في البلدان المتقدمة.

يتضح مما سبق: على الرغم من أهمية الأبحاث العلمية في عملية صناعة القرار في الدول الغربية، وفي تقديم علاج لأهم القضايا المطروحة؛ غير إن الدور الذي اضطلعت به المراكز البحثية في الوطن العربيّ، مختلفٌ عمّا هو عليه الأمر في الغرب؛ ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور بل بسبب المعوّقات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبُعدها عن العمل المؤسَّسي المعمول به في الولايات المتّحدة والغرب.وبدأ دور معظمها "باهتا" وغير فاعل في عملية التنمية بكافة أبعادها.

---

[1] د. عبد علي كاظم المعموري، خلفية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،مجلة حوار الفكر السنة الرابعة، العدد السادس، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، بغداد، 2008 ، ص 46.

[2] د.عبد الستار شاكر الراوي، د. آمال عبد الحميد المعجلي، دراسة في البنى التحتية للمعلومات في الجامعات العراقية وما يحيطها، مجلة المنصور، العدد (8)، كلية المنصور الجامعة بغداد، 2005، ص 22.

ثانياً : مقترحات لتفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع القرار الاقتصادي

إن هذا الاستعراض الموجز لواقع مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي يقتضي من المسؤولين وصناع القرار اتخاذ خطوات جدية لمعالجة السلبيات الموجودة، وترسيخ الايجابيات للنهوض بدور هذه المؤسسات الحيوية في عملية صنع القرار الاقتصادي في الوطن العربي والعراق فمراكز البحث تعد مسالة محورية في عملية التطوير الاقتصادي بالرغم من مرور قرابة ربع قرن من المجهود العربي في ميدان إقامة مراكز للأبحاث العلمية، إلا اننا نجد إن دور البحث العلمي، في تنمية الاقتصاد لازال بسيطاً والسبب يرجع إلى وجود العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية البحث العلمي والتطوير في عملية التنمية، فلا يمكننا الحديث عن الارتقاء بالإمكانات والمخرجات من دون تهيئة بيئة محلية خصبة، وإشاعة ثقافة البحث العلمي لدى المسؤولين يمكن إيجازها بالاتي :

1- إعادة النظر في ارتباطها الإداري والتنظيمي، ودورها في التنمية، وتحليل السياسات، ومستوى مساهمتها في معالجة قضايا المجتمع، ومواكبة التغيرات المتلاحقة التي يعيشها العالم في مجالات اختصاصها.

2- الإنفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي: يعد التمويل من أكثر المشكلات إلحاحا وأهمية لدى الباحث وقد لا يستطيع عدد كبير من الباحثين الحصول على التمويل اللازم للبحث خاصة إذا ما تتطلب الامر القيام بعدد كبير من الخطوات الطويلة والصعبة قبل الحصول على التمويل[1]. من الحقائق المؤلمة جداً أن قدرة المراكز البحثية على طرح أفكارها بفاعلية تعد مقيدة بضعف تمويلها . ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى إن المراكز تملك فرصاً أكبر في التأثير على السياسة العامة، غير إن ضعف الموارد ما يزال يشكل نقطة ضعف لدى اغلبية هذه المراكز[2].

يمكن القول إن من أهم معوقات البحث العلمي قلة الميزانيات المخصصة لهذا النشاط الحيوي وخاصة في العراق إذ تفتقر مراكز الدراسات إلى الدعم المادي عموماً، إذ لا توجد ميزانية مستقلة للمراكز، وميزانيتها لا تكفي لتغطية احتياجات المراكز أو أداء نشاطها العلمي بشكل سليم[1] فضلاً عن افتقارها للدعم المعنوي منها: عدم اهتمام المسؤلين

[1] د. سامي محمد ملحم، مصدر سابق، ص34.

[2] مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية ، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي – التحديات الداخلية والخارجية، الطبعة الأولى،(ابو ظبي، 2005) ص42.

بأهمية المراكز البحثية ودورها في تطوير العملية البحثية، لم يتمتع باحثو المراكز بأي نوع من الايفادات، افتقار المكتبة للمصادر المتخصصة لعدم وجود الدعم المادي .

وقد عملت الكثير من الدول المتقدمة إلى تخصيص ميزانيات كبيرة للبحث العلمي بوصفة محوراً أساسيا للتنمية والتطوير في مختلف المجالات وعلى سبيل المثال: نجد إن الدعم الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية لنشاطات البحث العلمي في الميزانية العامة الفيدرالية من منتصف القرن الماضي إلى عام 2004 تطور من 1,5 % إلى 2,5 % في العام المذكور فقد بلغ في تلك السنة الأخيرة المذكورة ما مقداره 5,6 مليار دولار، وفي اليابان فقد بلغ الصرف على البحث ما مجموعة 18,463 مليار في السنة المالية 2006 بزيادة بلغت 3,5 % عن السنة التي سبقتها. ومن المؤشرات المهمة التي تعتمد في مدى اهتمام الدول بالبحث العلمي في الميزانيات نسبتها فيما يسمى بالناتج القومي الإجمالي فقد بلغ حوالي 3 %)في عام 2004 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا والمانيا بلجيكا والنمسا والمملكة المتحدة وهولندا والنرويج مثلاً تخصص ما يتراوح بين 4,9 % و 8,3 % من الناتج القومي الإجمالي للتعليم[2] في حين لم يتجاوز 0.2 % في مجمل الدول العربية، أما ما ينفق على البحث العلمي في الوطن العربي إنفاق ضعيف جداً، (يقل عن 1 %)[3] ولا يمكن مقارنته بما تنفقه الدول الكبرى .

إذ يلاحظ إن من أسباب زيادة الدعم المالي للبحث العلمي في الدول المتقدمة مساهمة النشاط الخاص في نسبة كبيرة من هذا الدعم . فنرى مساهمة النشاط الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تخصيصات البحث والتطوير بلغت 50 % وفي اليابان 64 % و 55 % في المانيا[4].

والعراق معني بوضع خطة خمسية وهذه والخطة أولت اهتماماً رئيساً بموضوع البحوث فالعراق في الوقت الحالي يصرف أموالاً طائلة في مجال البحوث ولكنها من دون جدوى أي لا يتم الاستفادة منها، والمهم في قضية البحث العلمي إن هذه الخطة تضمن إن البحوث

---

[1] د. عامر قنديلجي، و ايمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، مصدر سابق، ص27.

[2] تقرير التنمية في العالم، نيويورك، البنك الدولي 1997

[3] عباس أبو غانم، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات، اسلام أون، تموز/يوليو 2005، مصدر سابق.

[4] عامر قنديلجي، و ايمان السامرائي، مصدر سابق، ص 28.

تصب في المصلحة المباشرة في الإنتاج والاقتصاد بمعنى أنه لا يمكن للبحث أن يمول إذا لم تتم الاستفادة منه بصورة مباشرة[1]. ولهذا يتطلب من القائمين على مراكز البحث العلمي مواجهة المشكلات بروح ايجابية دون السقوط في السلبيات أو الاحباط. فالروح العلمية الايجابية هي التي تضع يدها على الاخطاء لتجاوزها، وهي التي تفجر الطاقات الكامنه لدى الباحثين ،وهي التي تبني المجتمع والحياة .هي وحدها تخلص البحث العلمي من أن يبقى مجرد كتابة على سطح الماء[2].

فمراكز البحث العلمي يتطلب التمويل والإنفاق المستمر، لتمويل البحث والتطوير وبخاصة تلك البحوث التي تحل مشكلات التنمية في مجتمعنا بعد دراستها وتشخيصها بحيث تكون الفائدة للمجتمع برمته كل ذلك ينعكس بشكل مباشر في تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية.

3- استخدام التكنولوجيا الحديثة (بناء قاعدة للمعلومات) من الأمور التي تسهم وتساعد على تسهيل مهمة مراكز البحث وتطورها ظهور المخترعات والابتكارات الحديثة ومن بينها أجهزة وشبكات الاتصال الحديثة والمتطورة .وقد توفر كل ذلك للباحث الحصول على البيانات الدقيقة والمناسبة والسريعة والصحيحة وتحليلها ومعالجتها بحيث يمكن الوصول بوساطتها إلى معلومات موثوق بها ويمكن استخدامها في مجالات البحث وفي اتخاذ القرارات المناسبة[3] ولكي تسهم التكنولوجيا الحديثة مساهمة فعالة لابد من أن تقوم المراكز البحثية بتوفيرها بحيث تكون في متناول ايدي الباحثين ومن بينها:

أ- أجهزة الحاسوب الحديثة.

ب- برامجيات الحاسوب المختلفة.

ت- خطوط الانترنت (Internet) لتبادل البيانات والمعلومات بين الباحثين.

---

[1] د. علي العطار ، جامعة البصرة هي ام وفية لأبنائها في كل انحاء العراق – لن تتكامل شخصية الجامعة إلا باستقلالها رغم كل الصعاب التي واجهتها اثبتت عطاؤها، مجلة البصرة ،العدد (10)، ديوان محافظة البصرة ، السنة الأولى، 2012، ص 38-39.

[2] د.حسين جمعة ، كي لا تبقى الكتابة على سطح الماء ، مجلة جامعة دمشق العدد(1و2)، سوريا، 2005 ،ص 10-11

[3] د. خضير كاظم حمود، د. موسى سلامة اللوزي، منهجية البحث العلمي اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، (عمان ، 2008،)، ص ص 35-37 .

وهناك عدد من المشاكل التي تجابه الباحث وكذلك المراكز الالكترونية والمكتبات الحديثة عند استقدامها الوسائل التكنولوجية الحديثة من بينها[1]

أ- ضعف البنية التحتية (Infrastructure) في المراكز البحثية وينطبق ذلك على الأجهزة والمعدات المناسبة والبرامجيات الفعالة وشبكات وتقنيات الاتصال .

ب- عدم توفر البيئة التكنولوجية المناسبة والمستلزمات البشرية.

ت- الافتقار إلى المقاييس (Standards) الموجودة للتعامل مع المصادر الالكترونية .

ث- مشكلات حقوق التأليف ومشكلات الاستشهاد المرجعية للمصادر الالكترونية.

ج- الصعوبات والحواجز اللغوية.

وتشكل التكنولوجيا الحديثة اليوم جزء من تكاليف البحث العلمي، مما يتطلب استثمارها بشكل فعال وكفوء من قبل الباحثين والمؤسسات البحثية ويمكن تحقيق ذلك بوسائل عدة من بينها:

أ- تدريب الباحثين على استخدامها بكفاءة وفاعلية.

ب- تبادل الخبرات في استخدامها وصيانتها على المستوى الداخلي والخارجي للمراكز البحثية.

ت- تهيئة وإعداد العناصر البشرية الفنية لغرض ادامتها وصيانتها وتشغيلها وتطويرها.

ث- متابعة التطورات في مختلف مجالات التكنولوجيا الحديثة واستخدامها علمياً.

ج- وضع الخطط والبرامج التي تعمل على استثمارها بشكل اقتصادي وفعال.

4- الأساليب والتسهيلات الإدارية الحديثة تعد الإدارة اليوم من الأنشطة الحيوية والمهمة والمطلوبة في مختلف جوانب الحياة وتشكل النظم والأساليب والتسهيلات الإدارية الحديثة عامل مهم وضروري في تفعيل نشاط البحث العلمي وتطوره ويقع على عاتق إدارة المركز البحثي التخطيط لنشاط البحث العلمي وتنظيمه وتوجيهه ومتابعة وتوفير التسهيلات المطلوبة لانجازه وتطويره. ومن الأمور المهمة التي يجب أن تقوم بها إدارة المركز البحثي لغرض انجاز مهمة البحث العلمي:

أ- وضع الخطط الفعالة للبحث العلمي وإعداد البرامج لتنشيطه وتطويره.

---

[1] د. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، (عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2007)، ص287.

ب- تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين في مجال البحث العلمي ووضع البرامج التدريبية المناسبة والعمل على تنفيذها.

ت- وضع برنامج كفوء وفعال لتحفيز الباحثين.

ث- وضع نظم واليات إدارية فعالة ومبسطة وشفافة في مجالات تنفيذ البحوث وتقويمها ونشرها.

ج- مد جسور التواصل والتنسيق بين المراكز البحثية ومؤسسات المجتمع المختلفة بهدف توظيف البحوث العلمية في تنمية المجتمع.

ح- إشاعة روح البحث العلمي وأخلاقياته والتأكيد على العمل الجماعي.

من المتعارف عليه في الجامعات الأوربية والأمريكية واليابانية هو إن الإدارة الجامعية ينبغي أن تكون ضمن شروط محددة في مقدمتها الشهرة العلمية في نشر البحوث المرموقة في مجال الاختصاص(chanceller)يتم انتخابه من قبل الأكاديميين على وفق شروط محددة في مقدمتها شهرته العلمية في نشر البحوث والدراسات المرموقة في مجال اختصاصه .

فمراكز البحث العلمي تحتاج إلى جهاز إداري بشري متقدم ومدرب كي يدير أعمالها بكفاءة لا تعرقل عمل العلماء العاملين والباحثين الذين يجب تخصيص وقت أكثر لفراغهم لإجراء بحوثهم ودراساتهم.فمثلاً كتاب تسهيل مهمة يستغرق أكثر من ثلاثة أسابيع لإصداره وهو كتاب بسيط لا يعني شيئاً سوى أنه يسهل مهمة الباحث في دوائر الدولة فعمل الباحثين لا يتحمل التعقيدات البيروقراطية أو الاجراءات المكتبية المطولة والعقيمة والمعقدة. فأي باحث لا يستطيع الوصول إلى الابتكار والأمن إلا من خلال تضافر الجهود في جو علمي حر إداري خلاق بعيداً عن عقبات المال والسيطرة المركزية والسياسية.

تتطلب عملية توفر المعلومات لأغراض البحث العلمي اهتماماً كبيراً من قبل الجهات المعنية، ودعمه حتى يتمكن الباحثون من الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لإجراء البحث العلمي، وهذا يتطلب الأعداد الجيد والدقيق للبيانات والمعلومات بصيغ حديثة تتناسب وطبيعة العمل العلمي ومتطلباته من أجهزة الحاسبات المختلفة والأدوات الإحصائية الملائمة والاشتراك في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) الذي يسهل كثيراً عمليات البحث العلمي المتواصلة وكذلك توفر المصادر العلمية الحديثة، واغناء مكتبات الجامعة بما ينشر حديثاً من كتب ودوريات ومجلات، وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بالنشر العلمي الذي من شانه زيادة التفاعل والاطلاع للباحثين، كما وإن البحوث

المنشورة تخضع للتقويم الأكاديمي وهذا يؤدي إلى تعزيز حركة البحث العلمي وضمان نجاحها ومن ثم سيكون لها الأثر الايجابي لزيادة قدرة الموارد الاقتصادية.

5- التنسيق بين مراكز البحث والتطوير العراقية والعربية والعالمية هو المفتاح الأساس لديمومة استمرار تلك المراكز في نجاحها وتطورها من خلال توفير الجو الحر الذي تستطيع فيه المراكز أن تنتج وأن تطور بحوثها.على الحكومات أن تقدم وبإشراف من قبل دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتجيات وخطط فعالة لتنمية الحوار ومد الجسور التواصل والتعاون العلمي والبحثي بين المراكز العراقية فيما بينها وبين المراكز العالمية من جهة أخرى خدمة للارتقاء بالمراكز كالبحوث المشتركة خاصة في مجالات العلوم الحديثة ومساهمة أساتذة من تلك المراكز العالمية في الإشراف المشترك. ولجان المناقشة ونقل المحاضرات في الدوائر المغلقة .

6- رفع مستوى مساهمة القطاع الخاص في مجالات البحوث العلمية والتقليل من التركيز على المؤسسات الحكومية التي تعاني في الغالب من البيروقراطية.

7- تشجيع نظام الفرق البحثية work-team في عملية البحث العلمي، دعم وإقامة أجهزة البحث العلمي وأجهزة البحث المساعدة على المستوى العربي لتأخذ على عاتقها المساهمة في التخطيط والتنسيق في توفير وسد احتياجات الوطن العربي من الكفاءات العلمية والخبرات. لاسيما إن العديد من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد يحتاج إلى تضافر جهود حشد من العلماء المتخصصين في ميادين مختلفة. وتشكل معالجة الآثار البيئية ومشكلة التصحر والمياه خير مثال على ذلك .

8- الإعداد الجيد للباحثين وهذا عنصر لا يقل أهمية عن العناصر السابقة، فالباحثون يؤثرون إلى حد بعيد على تطوير وتنمية الموارد الاقتصادية من خلال اختيارهم للموضوعات المطروحة قيد البحث. إذ إن توفر الصفات أو غيابها لها انعكاساتها الايجابية أو السلبية على طبيعة النشاط الذي يقومون به، ومن هنا تأتي ضرورة الاهتمام بتحسين الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها الباحثون، الذين يضطرون للتضحية بمتطلبات العمل العلمي، والسعي وراء أشكال العمل المختلفة بعيداً عن متطلبات التنمية،والإعداد الجيد للرأسمال الفكري.

9- رفع وتحسين جودة الأبحاث العلمية، إن مراكزنا لا يمكن أن تسهم في عملية التنمية إلا بتفعيل آليات عملها البحثي، نحو الاهتمام بقضايا ترتبط بالتنمية،عبر دراسات ميدانية لأنشطة المؤسسات في قطاعات الصناعة والزراعة والأسماك وقطاعات الاستخراج

وتوليد الطاقة، وقطاعات الصحة والتربية والخدمات، وغيرها، وتقديم نتائج الأبحاث العلمية للمؤسسات للإستفادة منها في تطوير أنشطتها الإنتاجية وتحسين آلية العمل والنشاط التنموي .

بهدف ربط المراكز بالتنمية لجأت العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى توجيه الطاقات العلمية في المراكز والمؤسسات العلمية من خلال تجمعات علمية صناعية يتوفر فيها المكان المناسب لربط أبحاث الجامعات والمؤسسات العلمية بالتطبيقات الصناعية. وهذا النوع من الارتباطات بين الجامعة ومؤسسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعد شرطاً ضرورياً للتقدم الاقتصادي والمعرفي معاً. وتعد سنغافورة من ابرز الدول التي اهتمت بزيادة وتحسين كفاءة المستويات التعليمية داخل الدولة.وقد ادت هذه السياسات إلى وارتفاع معدل اشتراك الباحثين في أنشطة البحث والتطوير في المجالات العلمية والهندسية داخل سنغافورة خلال عشر سنوات، إذ ارتفع هذا المعدل من 27,7 لكل 10 آلاف فرد من قوة العمل في عام 1990 إلى 69,9 لكل 10 ألاف فرد من قوة العمل عام 1999[1]

هو ما تتطلبه المصانع والوزارات من دراسات لربط وتحديث تلك المصانع أو الزراعة أو الخدمات، باستخدامات التكنولوجيا، هذا هو المجال الخصب الذي يعوّل عليه حين تخضع هذه المنشآت الصناعية للتجديد والاختراع أو الابتكار لاحقاً.وأن تكون مراكزنا بالفعل همزة الوصل بين مكونات المجتمع وقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية من خلال الآتي[2]:

ب- تنظيم العلاقة مع المؤسسات من خلال عقد اتفاقيات للتعاون العلمي وإيجاد مكتب للتنسيق بين المراكز والمؤسسات.

ت- إنشاء مركز لتسويق النشاط البحثي للجامعة ونتائجها إلى المؤسسات.

ث- إيجاد سبل لخدمة المجتمع عن طريق إنشاء المراكز الاستشارية أو تزويد المجتمع بالمنتجات الصناعية أو الزراعية او القيام بالندوات والمؤتمرات العلمية والإنسانية وغيرها من النشاطات التي تقرها المراكز.

---

[1] د. احمد عارف العساف، د. محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011)، ص 147.

[2] د. علي العطار، قراءة في الخطة العلمية لجامعة البصرة، مجلة اشراقات، مركز دراسات البصرة، السنة الاولى ، 2011، ص 15.

ج- عقد ندوات واجتماعات دورية بين مؤسسات البحث والتطوير والصناعات والتي بدورها تسهم في زيادة فرص التعاون وبلورة أمكانية الاستفادة من نتائج المشاريع محلياً وكذلك دراسة سبل تذليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من هده النتائج وتأكيد أهمية هذا الجانب على المدى الطويل.

خ- اشراك القطاعات الصناعية في المشاريع ذات الطبيعة الصناعية والتي تمر في دور التجارب النمطية .

د- ربط البحوث المتعلقة بالقطاعات الصناعية مع خطط معاهد البحث والتطوير.

ذ- انشاء مراكز داخل معاهد البحث والتطوير لتسهيل عمليات الاتصال والتشابك مع قطاعات الإنتاج.

ر- حرص المؤسسات الصناعية على تكثيف اتصالاتها بمؤسسات البحث والتطوير وذلك لتحقيق الاستفادة المرجوة من نتائج الأبحاث.

نظراً لأهمية القطاع الجامعي كمؤسسة خدمية في المجتمع وان الجودة أصبحت من متطلبات العمل الرئيسة في النظام المهني وبالأخص الجامعة[1].

10- إعادة النظر في القوانين والأنظمة والتعليمات المرتبطة بمراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي، لمنع الفوضى والارتباك الذي يسودها، وإعطاء الصفة القانونية لهذه المؤسسات كموجهات وعناصر دعم سواء في صنع القرار الاقتصادي ورسم السياسة العامة للوزارات والمؤسسات التابعة لها أو في رسم السياسة العامة وصنع القرار الوطني .

11- بناء منظومات مؤسسية وطنية تأخذ بنظر الاعتبار ما يصدر عن هذه المراكز من مخرجات لاعتمادها في الجوانب العملية ذات الصلة، وترك العمل بالعقلية الارتجالية غير المحترفة في العمل المؤسسي العربي .

12- تأسيس مراكز أبحاث في كل وزارة من الوزارات العراقية يكون ارتباطها بمكتب الوزير مباشرة، تضم باحثين متفرغين مهمتهم رصد القضايا والتطورات المختلفة الداخلية

---

[1] جمانة حنظل التميمي، العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقة دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة، مجلة دراسات إدارية، العدد (10)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، 2013 ، ص 208.

والخارجية، وإعداد الخطط والدراسات اللازمة لمساعدة الوزراء وهيئات الرأي على اتخاذ القرارات المرتبطة بالارتقاء بعملهم ورسم ملامح السياسة العامة لوزاراتهم .

13- ربط مراكز الأبحاث الوطنية بالمراكز الإقليمية والدولية المناظرة، مع إعطائها الحرية والمرونة الكافية للتحرك والبحث .

14- اتخاذ خطوات عملية لتبادل المنفعة بين مؤسسات صنع القرار الاقتصادي ومراكز الأبحاث والدراسات لتأمين القيام بعملية الباب الدوار، والدبلوماسية الموازية أو دبلوماسية المسار الثاني ، والخدمات التفاوضية والخيارات التوفيقية وغيرها من المهام التي تشكل صلب عمل مراكز الأبحاث والدراسات .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بدأ هذا البحث بسؤال يبدو مباشراً هل للمراكز البحثية دور في صنع القرار الاقتصادي؟ ومن سوء الحظ، بعد الاطلاع على واقع المراكز البحثية في الوطن العربي، وفحص مشاركتها في عملية التنمية وصنع السياسة العامة، يمكن التوصل إلى العديد من الاستنتاجات فيما يتعلق بدور المؤسسات البحثية وأهميتها في صنع التنمية

1- تشكل مراكز البحوث والدراسات إحدى التنظيمات التي يؤكل اليها الدور الحيوي داخل النسق الاجتماعي ككل، وهو من أولويات التنمية .

2- ان مراكز البحوث في الوطن العربي لا تملك بشكل عام التأثير والدور الذي تؤديه مراكز الأبحاث الخاصة الغربية في اعداد السياسات العامة او لدى صناع القرار الاقتصادي وفي خدمة البحث العلمي .

3- إن ما يعاني منه الوطن العربي عامة والعراق خاصة في عملية إصلاح مراكز البحث وتطويرها لم يؤت بالثمار المطلوبة،إذ لازال يئن تحت إنشاء مراكز البحث التربوية والعلمية، وملء غرفها بالباحثين.

4- إن مستوى إسهام البحث العلمي في معالجة مشكلات التنمية ما يزال دون مستوى الطموح وضعيفاً في جوانب كثيرة.

5- لعل إحدى من المشكلات التي تعاني منها المراكز العربية عامة هي تعثر مسيرة البحث العلمي نظراً لشح التخصصات المالية المرصودة لقضايا البحث العلمي ، وهناك دول تنفرد جامعاتها عن مثيلاتها في الدول المجاورة والدول الأخرى إن الباحث يجب أن يقدم مبلغاً من المال ليس قليلاً لإغراض النشر في المجلات المحكمة التي تصدرها

الجامعات أو الكليات أو المراكز العلمية. في حين تكافئ الجامعات العربية والأجنبية الباحث بمبالغ جيدة عن النشر في مجلاتها.

6- أظهرت الدراسة غياب الأنظمة والقوانين الملزمة للمؤسسات بالاستفادة من البحث العلمي في المراكز البحثية ونتائجها كان من العقبات التي تعيق تنظيم علاقة إيجابية بين المراكز والمؤسسات التنموية.

7- لابد من الإشارة إلى إن المراكز هي جزء من المجتمع ويقع على وظيفة البحث العلمي ربطها في المجتمع .

8- إن الوطن العربي بحاجة اليوم إلى البحث العلمي أكثر من أي وقت مضى، لان البحث العلمي يمكنه الكشف عن مؤشرات وتنبؤات تجنب العالم الأزمات وتحل المشكلات لقد بات البحث العلمي محركاً لمجريات التطور والمنافسة، وأساسا لاية انطلاقة نوعية في مجالات الحياة كافة، كما انه أساس لأية رؤية استشرافية في المستقبل المتغيرات والتحديات لتي يعيشها العالم في ظل السوق المفتوح والعولمة وتوسع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، وانعكاسات ذلك على مراكز البحث العلمي والجامعات.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تمخض عنها البحث، نقدم عدد من المقترحات بغية إفادة المختصين والباحثين في هذا المجال لغرض تحسين واقع مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي-:

1- إن مناجم العقول أعظم من مناجم الذهب وآبار النفط لو أحسن استخدامها وتوظيفها في عملية الإصلاح والتطوير، فهي الأداة الأهم في تلك العملية إذ اكتسبت الشروط الموضوعية والذاتية المطلوبة، وهي شروط ما زالت ضعيفة حتى اليوم أو أنها عاجزة،إذا لم نقل ،أنها غائبة في الوطن العربي.

2- يجب أن تعي الحكومات إن التخلف العلمي والتكنولوجي الذي يسود الواقع العربي يعود إلى تخلف المراكز بأهمية البحث العلمي كضرورة للتنمية.

3-الالتفات إلى مراكز البحوث، وجعلها أداة للتطور والتقدم العلمي،ليس منفى للباحثين غير المرغوب بهم، وهذه سياسة سابقة، ولكنها لا زالت قائمة إلى ألان.

4- تبني قضايا ومشاكل المجتمع بقطاعاته المختلفة والعمل على حلها وتوطيد الصلة بين المراكز والمجتمع بما يؤدي إلى جعل المراكز معملاً لإنتاج الحلول لقضايا ومشاكل المجتمع.

5- إجراء تثقيف على مفهوم البحث العلمي و التطور التكنولوجي في الوطن العربي وذلك من خلال عرض هذه المفاهيم بوسائل الاتصال الجماهيرية وتعريف المواطن العربي بمفاهيم البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ومجالات استخدام البحث العلمي والتكنولوجي في مجالات الحياة وأنه نشاط إبداعي ومسؤولية وطنية كبيرة تقع على المواطن العربي.

6- سن التشريعات اللازمة التي توجه مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية في تمويل مشاريع البحث العلمي، وذلك بتحديد نسبة من أرباحها واستثماراتها الرأسمالية تخصص هذا الغرض.

7- ضرورة تعضيد البحث العلمي من خلال تخصيص مكافآت مجزية للباحثين في كل بحث يقدمونه بعد نشرة، بحيث تتناسب تلك المكافآت مع تقييم البحث سواء كان مفيداً أو قيماً أو أصيلاً.

8- زيادة نسبة الإنفاق على قطاع البحث العلمي لما من شانه زيادة القدرة الاقتصادية للمجتمع.

9- تقديم الدعم المادي والمعنوي للمراكز،ورفع كافة الحواجز والتعقيد الإداري والمالي، بما يعزز من دور المراكز في تأدية مهامها، فضلاً عن توفير مستلزمات البحث العلمي وتهيئة كافة الظروف الملائمة له.

10- تشجيع المشاركة في المؤتمرات العلمية على المستوى الاقليمي والعربي والعالمي والتشجيع هنا يكون مادياً ومعنوياً.

11- تأمين التمويل الضروري لمراكز الأبحاث؛ من خلال منحٍ تُسند من ميزانية الدول. وتوكل هذه المهمة مثلا إلى وزارة التنمية الاجتماعية أو السياسية أو وزارة التخطيط، أو يقع تأسيس جهة مستقلة تتولى الإشراف على مراكز الأبحاث ومنظمات المجتمع المدني ككل، أو إنشاء "وزارة تُعنى بقضايا البحث العلمي" لتكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المعنوي والمالي لمؤسسات البحث العلمي ومراكزه في القطاعين الخاص والعام، وأن تكون طرفا منسِّقا لمجالات الاهتمام

والتخصّص. إن إحجام الدول العربية عن تمويل مراكز الأبحاث؛ من شأنه أن يضطرّ هذه المراكز إلى التعامل مع مصادر التمويل الأجنبي، مما قد يشكل بدوره اختراقا يخدم أجندة هذه الجهات، ويجعل هذه المراكز أسيرة للتمويل الأجنبي ومحط اتهامات المشككين فيها.

12- تشجيع التعاون البحثي بين مراكز الجامعات العراقية فيما بينها وبين مراكز الجامعات العربية والإقليمية الأخرى.

13- تشجيع التواصل بين الأكاديميين والباحثين خارج العراق وتوفر الدعم المالي لذلك يجب على المراكز البحثية ان تعي إلى أهمية استثمار نتائج أبحاثها كأداة فعالة في التنمية الاقتصادية واقتناص الفرص الاستثمارية التي توفرها مخرجات المشاريع على شكل شركات تكنولوجية ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : الحاضنات التكنولوجية، شركات قابضة تجارية لتسويق الابحاث ونقل التكنولوجيا وتقديم الاستشارات، وإقامة التحالفات مع الشركات الصناعية .... الخ

14- قيام مراكز الأبحاث بتقديم استشارات لمؤسسات الدولة، تكون مستَمدَّة من خلاصة أبحاثها، وتكون بمنزلة نماذج ووسائل لتحقيق الثقة المتبادلة.

15- من الأهمية بمكان في هذا المجال، تشكيل هيئة أو مؤسسة لمجموع مراكز الأبحاث المنتشرة في الوطن العربيّ؛ وذلك لتحقيق التنسيق المتكامل بينها. وهذا يقودنا إلى الحديث عن فتح نافذة للتّواصل بين هذه المراكز، وإنشاء مرصد تقع من خلاله متابعة مستجدّات عملها ونشاطها، والبناء على قاعدة البيانات وتحديثها بشكل دوري، حتّى تُستخدم كمرجع لمراكز الأبحاث والباحثين والمهتمّين.

16- توصي هذه الدراسة بضرورة وجود شبكة تجمع تحت مظلتها مراكز الأبحاث العربية. وقد يُؤسَّس لهذه الشبكة من خلال الدّعوة إلى مؤتمر إقليمي، تقع فيه دعوة مدراء مراكز الأبحاث الفاعلة، والبدء بإنشاء شبكة تؤسِّس شراكة عملية وبحثية بينها.

17- كما ينبغي العمل على إنجاز دليل دوري لمراكز الأبحاث في الوطن العربيّ؛ لتسهيل التواصل الشخصي، والتعاون بين المراكز.

قائمة المصادر:

أولاً:الكتب :

1- العساف: د. احمد عارف د. محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى (عمان،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، 2011)

2- العسكري :د. عبود عبد الله، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية الطبعة الثالثة،(دار النمير، دمشق ، 2005)

3- العواملة: نائل حافظ، أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة ، الطبعة الأولى (عمان ، مكتبة احمد ياسين ، 1995)

4- الاستراتيجية :مركز الإمارات لدراسات والبحوث، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي –التتحديات الداخلية والخارجية ، الطبعة الأولى،(ابو ظبي، 2005)

5- ابلسون :دونالد، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية ؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، الطبعة الاولى (ابو ظبي، الإمارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)

6- احمد :د. حامد خلف، اصلاح التعليم العالي في العراق – التعليم والتعلم وإدارة التغيير،الطبعة الاولى (العراق، 2012)

7- حمود :د. خضير كاظم، د. موسى سلامة اللوزي، منهجية البحث العلمي الطبعة الاولى (عمان ،اثراء للنشر والتوزيع2008،)

8- الرشدان: عبد الله زاهي، اقتصاديات التعليم ،الطبعة الثالثة(عمان، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008)

9- زحلان :د. انطوان ،المعرفة وراس المال البشري في دول مجلس التعاون الخليجي في الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية الطبعة الاولى(الإمارات، 2009)

10- قنديلجي :د.عامر، السامرائي : ايمان،البحث العلمي الكمي والنوعي، (عمان ، داور اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009)

11- قنديلجي :د. عامر ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية ،(عمان ، دار اليازوروي العلمية للنشر والتوزيع،2007)

12- عليان :د. ربحي مصطفى، غنيم :د. عثمان محمد، أساليب البحث العلمي الاسس النظرية والتطبيقية ، الطبعة الثانية (عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع،2008)

13- ملحم :د. سامي محمد ،مناهج البحث في التربية وعلم النفس، الطبعة السادسة (عمان ،دار المسيرة ، 2010)

14- ويمر :روجر دومينيك :جوزيف، مدخل إلى مناهج البحث الاعلامي ترجمة صالح أبو اصبع ، فاروق منصورمركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،(بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2011)

15- العالمي :قاعدة بيانات البنك مؤشرات التنمية في العالم (WDI) نقلاً عن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، مركز أنقرة 2004.

16- تقرير التنمية في العالم،نيويورك،البنك الدولي 1997

ثانياً:المجلات

17- التميمي :جمانة حنظل، العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقة دراسة ميدانية في الكليات والمراكز البحثية في جامعة البصرة ، مجلة دراسات ادارية ، العدد 10 ، 2013

18- الجمالي :د.حيدر كريم ،جامعاتنا بين البحث العلمي والدراسات العليا واثرهما في التنمية والتطور ، مجلة ينابيع العدد 6 ،مؤسسه الحكمة للثقافة الاسلامية ،حزيران 2005

19- جمعة :د.حسين ، كي لا تبقى الكتابة على سطح الماء ، مجلة جامعة دمشق المجلد 21 العدد 1و2 2005

20- الاسدي :امجد صباح، سلمان: هيثم عبد الله واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي مركز دراسات الخليج، العدد 15، 2008

21- الغتم: محمد بن جاسم، حول دور الجامعة في القرن الواحد والعشرين وجهة نظر بحرينية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات والبحوث المجلد 5 العدد 17 ، شتاء 2009

22- الراوي: د.عبد الستار شاكر، المعجلي: د.امال عبد الحميد، دراسة في البنى التحتية للمعلومات في الجامعات العراقية وما يحيطها، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة بغداد، السنة 5 العدد 8، 2005

23- رشيد: اسيل عبد الرزاق ، نبا نعيم مهدي الجامعة، تحليل واقع التربية والتعليم في العراق باستخدام طرائق التحليل العنقودي (دراسة مقارنة) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 13، العدد 2، 2011

24- العطار :د. علي، قراءة في الخطة العلمية لجامعة البصرة، مجلة اشراقات، مركز دراسات البصرة، السنة الاولى ، 2011

25- العطار :د. علي ، جامعة البصرة هي ام وفية لابنائها في كل انحاء العراق – لن تتكامل شخصية الجامعة الا باستقلالها رغم كل الصعاب التي واجهتها اثبتت عطاؤها، مجلة البصرة ، ديوان محافظة البصرة ، السنة الاولى العدد 10 ، 2012

26- المعموري :د.عبد علي كاظم خلفية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،مجلة حوار الفكر السنة الرابعة، العدد السادس، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، 2008

27- المعموري :د.عبد علي كاظم خلفية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي،مجلة حوار الفكر السنة الرابعة، العدد السادس، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، 2008

28- العلاف :إبراهيم خليل ، العولمة ومسؤولية تجديد وظائف التعليم العالي العربي ، مجلة دراسات إقليمية، العدد (17)،2010.

29- العيد: د. صلاح بن محمد، دور البحث العلمي في تطوير تصنيع التمور بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية،مجلس النشر العلمي ، الكويت، العدد110، 2003.

30- الكبيسي:د. عامر خضير، بحوث أساتذة الجامعات : الواقع والتطلعات، المجلة العربية للدراسات الأمنية التدريب،جامعة نايف للعوم الامنية ، العدد 55، 2012

31- الهيتي :نوزاد، البحث العلمي والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي- نظرة أولية، مجلة افاق اقتصادية ، أوراق العمل غرفة التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة مركز البحوث والتوثيق،المجلد 20، العدد 77، 1999.

32- صباح :د. نزار كاظم، انسجام كريم وحيد، امكانات السياسة الانفاقية الحكومية في تطوير التعليم في العراق للمدة (1991-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد ،المجلد 14 ، العدد4 ، 2012

33- صالح :د.سامي مهدي، بين التأصيل والتهميش ،مجلة الأفاق الجديد جامعة ديالى، مركز أبحاث الطفولة والأمومة ،العدد 12 كانون الأول 2007 .

34- عبد السادة :د. نجاة عبد الكريم، مراكز دراسات جامعة البصرة بين الواقع والطموح ، مجلة دراسات البصرة ، السنة الرابعة، العدد 7 ، 2009.

35- عمر: د. مضر خليل، تشخيص مشكلة البحث العلمي المراكز ، مجلة اداب البصرة، العدد 59،كلية الاداب ، جامعة البصرة، 2011.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات:

36- العاجز :د. فؤاد علي،بين الركود والفعالية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان (دور الجامعات في التنمية) غزة فلسطين ، 2009.

37- الغامدي: د.علي بن محمد زهيد ،إدارة الموارد البشرية ودورها في التطوير الإداري،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،بحوث وأوراق عمل ندوة الاتجاهات الحديثة في التطوير الإداري وتحسين جودة الأداء المؤسسي،طنجة، المملكة المغربية،ابريل 2009

38- العاجز :د. فؤاد علي،بين الركود والفعالية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع بعنوان (دور الجامعات في التنمية) غزة فلسطين ، 2009.

39- مصطفى: عبد الجليل، أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية،فيمؤتمر استراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ 21 المنامة (2007)

40- الحمد:جواد، وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي،ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، 23-2005/11/24،

رابعاً:المواقع الالكترونية:

42-هلال :علي الدين، "دور مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع"، **مركز الخليج للأبحاث**، ورقة مقدمة في مؤتمر "دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربيّ: التحديات والآفاق"، مركز الخليج للأبحاث بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسيّة، الشارقة، 23-

2005/11/24

http://www.grc.net/data/contents/uploads/Dr__Ali_ElDeens_paper_5787pdf

43-حول مراكز الأبحاث والدراسات"، موقع التجديد العربيّ:

http://www.arabrenewal.info/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%

44-إدريس محمد السعيد ، مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية في الصراع حتى عام 2015:

http://www.mesc.com.jo/final%20seminar/Sim-05-03-03.htm

45-عبد الحي: وليد، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني 1989-2010،- بيروت، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأميركية .http://www.aub.edu:2012،

46-الخزندار :سامي ، دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة: إطار عام، ص 10، على الرابط:

http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf

47-أبو غانم :عباس ، مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار وترشيد السياسات، اسلام أون، تموز/يوليو 2005، ينظر الرابط الآتي:

http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/96738-2005-07-12%2017-42-25.html

48-هزار صابر أمين،مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجيةwww.alfcdrs.com

49-دور المراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران إنموذجاً مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية2015 ,http://rawabetcenter.com/archives/11893

المصادر الأجنبية :

50-Mcmillan, James H.,Schumacher,sally. Research in education A conceptual introduction , 5thed,U .S., Addisson Wesley longman ,inc,. 2001

51-Toniyieb O.L. Cycninbho-reorpaqiyhiaocniakehhr actpoitpnht,oaeca,2005,

52-Sharygin ,M.D,The Fundamental problems of Economic and social Geography,perm University perm,2003.

53-Braun Mats, "A Sociological Study of European Policy Think-tanks: Are They the Bridge Between the Academic World and Policy Makers?", Conference Papers presented at The International Studies Association51st Annual Convention, New Orleans, 17-20/2/2010.

54-James. G. McGann (dir.), 2011 Global Go To Think Tanks Report and Policy Advice, The Think Tanks and Civil Societies Program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, 23/1/2012

55-James G. McGann and Erik C. Johnson, Comparative Think Tanks, Politics and Public Policy (Cheltenham, UK: Edward Elgar, 2005).

The Constructive Role of Think Tanks In the Twenty– First Century، Asia–Pacific56-Hamre .j john , Review Vol.15,2008).no2 .(

57-Strategies for Policy Reform, volumes 1&2 Roberts Brad ,Stanton H .Burnett &Murray Weiden baum, "Think Tanksina new world" ،The

58-WashingtonVol. 16, n. 1 (Winter 1993)

59-HjerppeReino ,"Howthe think-tanks can contribute to an effective policy making?",A presentation in international tank forum, arranged by ,the economic and social research institute) ,(Nagoya university japan,28-5-2005

60- he li.n2,vol 49 ،theroleofthinktanksinchineseforeignpolicy",problemsofpost-communism, 61-(mar/apr 2002)

The role of research and studies centers in economic decision-making

Lecturer .Basima kzar hasan
Centre for Basrah and Arab Gulf Studies-
University of Basrah

Abstract

Undoubtedly that the research and studies centers in the developed world, now occupies an important place, especially in the field of economic decision-making, The countries, community institutions and bodies have been taken depending on them to provide studies, reports, and consulting services in many of the economic issues, social political, security, military, cultural.

It could be say that, there is close relationship between research and studies centers and development process. Whenever the research and studies centers have been developed. This development will have a significant impact on raising the level of the economy and that the neglect of this vital activity leads to the deterioration of the economy and failing.

This study aims to identify the nature and level of the role played by Arab Research and Studies centers to influence decision-making in the economic and political aspects, and security all approach this role is the role played by research centers in developed countries .villa for the current reality of the centers of the Arab Research analysis of the nature and magnitude of the challenges faced and limit their ability to perform their role in the required manner .dually our Arab need to be aware that the centers have to responsibly and efficiently in support of decision-makers the tools they need to address the current and potential. As the challenges have to research centers to regain its role in which it established for him as an effective tool for the production of strategic projects

Hence the search is divided into three main sections first discuss the concept and importance, and the second deals with the economic role, and the third is talking about a set of recommendations contribute to deepen the debate on the important role played by research and studies centers, and enrich their role in making economic decision at the level of the Arab countries, which testifies constant changes in the political process since the so called Arab spring.

Key words; Development and scientific research centers, modernization, development and progress centers, policy-making centers, scientific research centers, research centers, think tanks, social thinking centers, Banks thinking.